أنماط الوحدة التركيبية فى العربية

د . محمد عبد العزيز عبد الدايم

دار العلوم ـ جامعة القاهرة



ملتزمة الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

لأصحابها حسن محمد وأولاده

٩ ش عدلى باشا - بالقاهرة

المحتوى

مقدمة

يختلف تحديد الوحدات التركيبية فى اللغة حسب نوع التحليل المستخدم ؛ فبينما يركز أحد أنماط التحليل اللغوى على الوحدات الصغرى التى تتمثل فى الكلمات فى الترث اللغوى العربى ، يركز النمط الآخر من التحليل اللغوى ، بالإضافة إلى رصده للوحدات الصغرى ، على جميع الوحدات التركيبية الأخرى كالوحدات التى تكون بين الجملة وبين الوحدات الصغرى .

وتتمثل هذه الوحدات التركيبية، التى تسمى بمكونات الجملة [1] وبالوحدات النحوية ، فى « أى كيان يعالجه البحث اللغوى » [2] من كلمات وجمل ومورفيمات ومركبات وعبارات »[3]. ويعنى ذلك أنها تختلف فيما بينها حجما ، من حيث قبول بعضها للاندراج تحت بعض [4] . كما يعنى ذلك اقتصارها على الوحدات الدلالية دون الوحدات الصوتية التى لا تحمل دلالة[5].

1- wells Rulon S. (1947) "Immediate constituents", Language 23, p84.

2- Crystal, David (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, Oxford: Basil Blackwell Ltd., p. 321.

3- Lyons,John (1968) Introduction to Teoretical Linguistics, Cambrige: Cambridge University Press, p. 170.

4- Robins, R. H. (1981) General Linguistics: An Introductory Survey, UK: Longman Group Ltd., p. 283.

5- Ducrot, Oswald (1979) " Nonsignificative units" & " Significativeunits", Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language by Ducrot & todrov, Translated by Catherine Porter, Oxford: Basil Blackwell Ltd., pp. 169-76 & 199- 203.

ويقوم هذا البحث على رصد مختلف الوحدات التركيبية للجملة العربية وبخاصة الوحدات التى تقع بين الجملة والكلمة والضمائم التى هى أدنى من الكلمة وذات دلالة كالعلامات ا لصرفية نوعاً وعددا ونحوها ؛ إذ لم تحظ ببحوث جامعة لها تغطى جوا نبها المختلفة .

ويعنى ذلك أن هذا البحث يسهم في تحديد طبيعة التركيب اللغوى للجملة العربية من خلال بيان الوحدت التركيبية للجملة العربية . ولا تخفي الأهمية الخاصة التى تمثلها طبيعة التركيب ، وبخاصة جهة « تجميع الكلمات في مكونات تركيبية » 6 ؛ حيث يقوم على طبيعة التركيب للغوى اختيار منهج التحليل المناسب لهذه اللغه ؛ إذ يسير التحليل عكس اتجاه التركيب بأن نبدأ بفك آخر شيء تم تركيبه ، وتنتهى فى تحليلنا بأول ما تم تركيبه . ويمكن مراجعة ارتباط التحليل بالتركيب من مراجعة نمطى التحليل اللغوى المشهور ٠

لقد عرفت الوحدات التركيبية نوعين عريضين لتحليلها ، هما :

تحليل المكون النهائى Ultimate Constituent Analysis ، **أو التحليل الخطى أو تحليل السلسلة** Linear Analysis

وهويقوم فى تحليله للجملة على تحديد أجزائها النحوية الصغرى : الأسماء والأفعال والأدوات ووصف هذه الوحدات نحويا ٠ ويعنى ذلك أنه ينتقل من مستوى الجملة إلى مستوى المكونات النهائية

---

6 - Akmajian, A (et.al) (1990) linguistics: An Introduction to Language and Commmication , Cambridge, Massachuseus: MI';' Press. P. 144 .

أوالأولية التى تمثل الوحدات النحوية الصغرى وتتكون منها الجملة ، دون أن يقف مع الوحدت اللغوى التى توجد بين الجمل والكلمات كتراكيب الإضافة والتوابع ونحوها • وهو يسمى بتحليل المكونات النهائية نظراً لوقوفه على تركيب الجملة من خلال تحديده لمكوناتها النهائية أو الأولية الصغرى ، كما ترجع تسميته بتحليل السلسلة أو التحليل الخطى إلى أنه يتصور الجملة مجرد سلسلة أو خطاً من الوحدات النحوية الصغرى المتتابعة •

تحليل المكون المباشر Immediate Constituent Analysis ، **أو التحليل الهرمى** Herarchical Analysis

وهو يحلل الجملة إلى المركبات التى تتكون منها الجملة إلى المركبات التى تتكون منها الجملة ، ثم من هذه المركبات إلى المكونات التى يتكون منها كل مركب . أى أنه يحلل بشكل هرمى لا خطى ، فيرى أن الجمله مركبة من مجموعة من الطبقات المتعاقبة من الوحدات .

وترجع تسميته بتحليل المكون المبا شر إلى أنه يحلل كل تركيب ببيان المكونات التى يتكون منها مباشرة . كما ترجع تسميته بالتحليل الهرميHierarchical Analysis إلي أن هذا النمط من التحليل « يبنى على فرض صريح بأن التراكيب اللغوية ، وبخاصة النحوية ، مركبة فى طبقات خاضعة للتحليل بتجزئة تنتج فروعا ثنائية [7] • ولذلك

---

7 - Longacre, Robert E. (1969) " Srring constitute analysis", Language 36, p. 63 .

يعمل بطريقة هرمية ، من خلال الطبقات المختلفة للتركيب بداخل جملة ما فى سلسلة من الخطوات ، عند كل مستوى يقسم التركيب إلى مكونيه الرئيسين ، وتستمر العملية حتى لا يمكن أن يعمل تقسيم أبعد » [8] .

وقد حظيت صلاحية التركيب اللغوى لتطبيق أحد هذين النوعين من التحليل بمناقشات واسعة تفيد فى جملتها :

- أن المنهجين كليهما « قادران على تقديم أفكار جيدة عن التركيب اللغوى ، على أن أى واحد منهما لا يكفى بشكل تام ليمثل التركيب النحوى » [9] .

- أن اختلاف منهجى التحليل ليس قضية اختلاف فى الشكل الذى تعرض به القواعد وتقدم فى إطاره (ليس قضيه تمثيل) ، بل يعكس اختلاف طريقة عمل هذه القواعد [10].

- أن اختيار منهج التحليل يلزم أن ينبنى على طبيعة تركيب اللغة المدروسة، فقدثبت ، مثلا ، « أن تحليل المكون المباشر يبدو غير مجانس للغة الروسية » [11] واللغات الاسترالية التى « رأى اللغويون

---

8 - Crystal, David (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, Cambridge: Cambridge University Press. P. 96 .

9 - Atkinson, Martin (et.al) (1982) Foundations of General Lngguistics, London : George Allen & Unwin . P. 165 .

10 - Jacobson, P. (1994) " Constituent structure", The Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by R.E Asher, Oxford: Pengamon Press, Vol. 2, P 724 .

11 - Atkinson, (et.al) (1982) Foundations of General Lngguistics, P. 165 .

أن التحليل الهرمى ... غير ملائم لتحليلها » [12] لأنها ذات رتبة حرة غير مقيدة كالإنجليزية .

ويلزم أن نشير ، ابتداء ، إلى أمرين ، هما :

– أن النحو العربى التراثى قد قدم إلى الدرس اللغوى المعاصر على أنه صاحب نموذج يمكن وصفه بتحليل المكون النهائى ؛ فقد « أنجز علماء القرنين الثامن والتاسع العرب فى وصف لغتهم وتحليلها عددا من الأفكار المتقدمة بشكل عال فى علم اللغة العام التى لم تكن معروفة كلية فى أوروبا إلى أن استنبطها لغويو القرن التاسع عشر بشكل مستقل • على سبيل المثال : كان المبدأ الذى يسمى الآن تحليل المكون النهائى Ultimate Constiluent Analysis أساسا بالنسبة للنحاة العرب » [13].

– أن بعض الدراسات المعاصرة قد قدمت نحو اللغة العربية من خلال منهج التحليل الهرمى عند نقلها للوجه التوليدى التحويلى من النظرية النحوية المعاصرة [14] .

---

12 - Jacobson, (1994) " Constituent structure", The Encyclopedia of Language and Linguistics, Vol. 2, P 723 - 4 .

13 - Beeston, A. F. L. (1982) "Arabic language " Dictionary of the Middle Ages, New York: Charles Scribner's Sons. Vol. 1, P. 377.

14 – قدم بعض المتخصصين قبل مناقشته لتحليل المكون المباشر مسحا للأعمال التى قدمت تطبيقات لهذا النموذج من التحليل فى العربية ، راجع : د. محمد سليمان فتيح ، مقدمة ترجمة كتاب المعرفة اللغوية : طبيعتها وأصولها واستخدامها لنوام تشومسكى ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ط 1 1993 ، ص ص 39 - 9 .

وسوف يقوم هذا البحث بدارسة الوحدة التركيبية للجملة العربية من خلال استعراض أنماط هذه الوحدة وأفراد كل نمط منها .

لقد تعددت أنواع الوحدات اللغوية بقدر ماعرف لها من تقسيمات ، كتقسيمها ، بعامة ، بحسب الدلالة إلى وحدات دلالية [15] ، ووحدات غير دلالية [16] أو تقسيمها وفق النظام اللغوى الذى ترجع إليه هذه الوحدات إلى صوتية ونحوية ومعجمية [17] .

ويقصد البحث هذا إلى أن يقف على تصنيف الوحدات التركيببية وبيان أنواعها المختلفة فى الدرس التراثى العربي ، ثم فى الدرس اللغوى المعاصر .

جاءت وحدات التركيب اللغوى فى الدرس التراثى العربى تحت أنماط رئيسة تتمثل فى المركب النحوى إسناديا وغير إسنادى والمركب الصرفى على اختلاف صوره من مزجى إلى عددى . . . إلخ والكلمة والضميمة التى تنتمى إليها علامات التأنيث والتثنية والإعراب . . . إلخ ، والتى تعرف فى الدرس الغربى بالمورفيمات morphemes . وسوف يقف البحث مع هذه الأنماط الرئيسة بفروعها المختلفة :

15 - Ducrot, Oswald (1979) " Significativeunits", Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language pp. 199- 203.

16 - Ducrot, Oswald (1979) " Nonsignificative units", Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, pp. 169-76 .

17 - Kramsky, Jiri (1969) The Word as a Linguistic Unit, The Hague : Mouton, P. 16 .

المبحث الأول

الوحـدة النحـوية

لا تكون الوحدة النحوية إلا مركبات نحوية ؛ فليس ثمة وحدات نحوية مفردة لفظا. ويمثل المركب النحوى وحدة تركيبية فى صورتين ، هما :

- المركب الإسنادى الذى يعد مركبا كليا لإمكان السكوت عليه .
- المركب غير الإسنادى الذى يعد مركبا جزئيا لعدم إمكان السكوت عليه .

ويرد ذلك على النحو التالى :

١- المركب الإسنادى :

وهو يرد على صورتين تعرفان بالكلام والجملة ؛ إذ يمكن أن يكون التركيب الإسنادى وحدة كبرى لا تندرج تحت وحدة أكبر منها ، ويمكن أن يسمى كلاما للنص على أنه لا يندرج تحت وحدة أكبر ، كما يمكن أن يسمى جملة مراعاة لعلاقة الإسناد القائمة بين طرفيه. وبيان ذلك على النحو التالى :

(أ) الكلام :

يستخدم النحاة مصطلح الكلام للنص على الوحدة اللغوية الكبرى التى يضبطها النحاة من خلال إشارتهم إلى الاستقلال وعدم الاندراج تحت تركيب آخر ، وهو ما يعنى كونها تركيبا كليا ، وإلى الإفادة التامة ، وإلى إمكان الاقتصار عليها ، يقول بعضهم : الكلام هو القول المفيد بالقصد . والمرد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه » [18] . وقد نفى النحاة كون عدد عناصرها معيارا لتمييز وحدة الكلام عن غيرها. يقول ابن جنى : « قولك : « قام زيد » كلام تام ، فإن زدت عليه، فقلت « إن قام زيد » صار شرطا ، واحتاج إلى جواب ، وكذلك قولك : « زيد أخوك » إن

18 - ابن هشام ، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، جـ 2 ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة : مكتبة محمد على صبيح ، ص 374 .

زدت عليه « أعلمت » لم تكتف بالاسمين ، تقول : « أعلمت زيدا بكرا أخاك » ، وتقول : « زيد منطلق » فإذا زدت عليه أن المفتوحة احتاج إلى عامل يعمل فى أن وصلتها، فتقول : « بلغنى أن زيدا منطلق » . قال : وجماع هذا الأمر أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باق بحاله نحو « زيد قائم » ، و« ما زيد قائما » ، وإن زدت عليه شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا [19] .

(ب) الجملة :

وهى تستخدم فى اصطلاح النحو العربى على وجهين :

– أحدهما ، أن تكون وحدة كبرى أو تركيبا كليا كالكلام ، وذلك حين يحسن السكوت عليها ، وتقع بها الفائدة ، وذلك كأن يقال ، مثلا : « ظهرت النتيجة اليوم » .

– والثانى ، أن تكون وحدة تلى الكلام وتندرج تحته ، فلا تستقل بنفسها كما يستقل ، كما لا يكون إسنادها هو المقصود ، وذلك كأن يقال ، مثلا : « حضر الطالب والشمس طالعة » تعد « الشمس طالعة » فى هذا المثال جملة لا كلاما لعدم استقلالها ، ولأن إسنادها ليس هو المقصود .

---

19 - السيوطى ، الأشباه والنظائر فى النحو ، جـ1، بيروت : دار الحديث ، ط 3 1984، ص 272 .

يعنى ذلك أن الجملة تقع على الوحدة اللغوية الكبرى ، ولكنها ليست نصا فيها كما أن الكلام نص فيها . يشير النحاة إلى العلاقة بين الجملة والكلام ، يقول بعضهم : « والكلام ما تضمن الإسناد الأصلى ، وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة : ولا ينعكس » [20] .

ويعدها النحاة العرب مكونا من مكونات التركيب ، لأنه يمكنك أن تستبدل مفردا بها ، أى وفق معيار الاستبدال [21] الذى يستخدمه الدرس اللغوى المعاصر ليحدد الوحدات التركيبية « على أساس قابلية استبدال وحدات أصغر بالوحدات الأكبر » [22] . يقدم النحاة ذلك فى بيانهم توارد الجملة وشبه الجملة والمفرد فى عدد من المواقع كالخبر والنعت والحال التى تكون بكل من المفرد وشبه الجملة والجملة . ويلزم أن نشير إلى :

- أن الجمل التى لا محل لها من الإعراب ليست مما يستبدل بها المفرد .

---

20 - الرضى ، شرح الرضى على الكافية ، جـ 1 ، تحقيق يوسف حسن عمر ، ليبيا : جامعة قار يونس ، ط 1 1978 م ، ص 33 .

21 - يستفيد النحاة العرب القدامى ومن بعدهم اللغويون المعاصرون من إمكان استبدال جزء من التركيب اللغوى بجزء آخر كون هذين الجزئين يمثلان وحدتين لغويتين ، راجع للباحث ، « معايير تحديد الوحدة التركيبية »، مجلة الدراسات الإسلامية ، العدد الثالث ، المجلد الثالث والثلاثون (١٩٩٨) .

22 - Hamp , Eric P. (1966) A Glossary of American Technical Linguistic Usage 1925 - 1950 USA : Spectrum Publishers, P. 33 & Nida Eugene A. (1949) Morphology : The Descriptive Analysis of Words, Ann Arbor (USA) : the University of Michigan Press, P. 91 .

- أن هناك جملا ذات موقع إعرابى لا يُسْتَبْدَلُ بها مفرد فى موقعها ، وإنما يستبدل بها مفرد مع تغير الموقع ، وذلك كجملة الحال المبدوءة بالواو ؛ حيث لا يكون المفرد حالا مثلها ، بل يخرج إلى النعت ، كما يمكن تأمله فى الحال الواردة فى قوله ، عز من قائل ، : « أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها » [23] . لا تقبل هذه الحال أن تكون مفردا ، بل يستبدل المفرد بالجملة على أن يكون المفرد الذى ورد نعتا لا حالا كالجملة التى جاء بدلا عنها .

وقد سجل درسنا اللغوى للجملة بعديها هذين فى أكثر من موضع . يأتى بها النحاة فى حالة تقوم بها الفائدة فيسجلون لها بذلك ورودها وحدة لغوية كبرى ، يقول سيبويه عن ركنى الإسناد : « هما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر فى الابتداء » [24] . ويقول غيره عن تركيبها حين يحسن السكوت عليه : « الفعل والفاعل « قام زيد » ، والمبتدأ والخبر كـ « زيد قائم » وما كان بمنزله أحدهما ، نحو : ضُرِبَ اللص ، وقد قام الزيدان ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما [25] .

---

23 - سورة البقرة ، الآية 259 .

24 - سيبويه ، الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، القاهرة مكتبة الخانجى ، ط 3 1988 م ، ص 23 .

25 - ابن هشام ، مغنى اللبيب ، جـ 2 ، ص 374 .

كما يرصدون ورودها وحدة أدنى من الكلام الذى تندرج تحته فى حديثهم عن ورودها جملة صغرى يتمثل وحدة من كلام (جملة كبرى) [26] ، وفى حديثهم كذلك عما تشغله من المواقع الإعرابية ، كما فى مبحث « الجمل التى لهامحل من الإعراب » [27] وبنصهم ، مثلا ، على أن الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد » [28] ، وعلى أن الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ، ولا يستغنى عنه ضرورة ، ثم اتصل به مضمرا صار كبعض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة [29] ؛ إذ مفاد ذلك أن الجملة توظف فى تركيب أكبر .

ومن نصوص النحاة المتميزة التى تفيد كون الجملة تمثل تركيبا بالنظر إلى عناصرها وتمثل وحدة بالنظر إلى ورودها ضمن تركيب أكبر ما ينقله لنا السيوطى عن محب الدين ناظر الجيش ، يقول : « الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء التى يقع فيها التركيب ؛ لأن لكل مركب اعتبارين الكثرة والوحدة ، فالكثرة باعتبار أجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة فى تلك الكثرة والأجزاء الكثيرة تسمى مادة ، والهيئة الاجتماعية تسمى صورة » [30] .

---

26 – السابق ، جـ 2 ، ص ص 382 - 380 .

27 – السابق ، جـ 2 ، ص ص 428 - 410 .

28 – ابن جنى ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 3 1987 م ، ص 283 .

29 – السيوطى ، الأشباه والنظائر ، جـ 1 ، ص 82 .

30 – السابق ، جـ 2 ، ص 167 .

2 – المركب غير الإسنادى :

يعنى المركب غير الإسنادى تركيبا لغويا من كلمتين بينهما علاقة نحوية غير علاقة الإسناد ، كعلاقة الإضافة والنعت وغيرهما من العلاقات النحوية. وهو وحدة تركيبية تتمثل علاقتها بالمركب الإسنادى فى أحد احتمالين، هما :

أولها – أنه يلزم المركب غير الإسنادى أن يندرج تحت غيره بخلاف المركب الإسنادى الذى لا يلزم أن يندرج تحت غيره ، بل يمكن أن يندرج تحت غيره بأن تقع الجملة خبرا أو نعتا أو حالا ، وألا يندرج تحت غيره وذلك حين لا تشغل الجملة موقعا إعرابيا فى جملة أكبر .

ويعنى لزوم أن يندرج المركب غير الإسنادى تحت تركيب آخر بخلاف المركب الإسنادى أن فائدة المركب غير الإسنادى ليست تامة حتى يجوز له الاستقلال، وأنه مركب جزئى. ويرجع فصل البحث للمركب غير الإسنادى عن المركب الإسنادى إلى لزوم اندراجه تحت غيره لعدم أدائه فائدة تامة .

الثانى – أنه يمكن أن يرد المركب غير الإسنادى خارج نطاق المركب الإسنادى ، وذلك إذا لم يمثل المركب غير الإسنادى طرفا للمركب الإسنادى ، بل يرد خارج طرفى الإسناد بأن يكون حالا مثلا ، كما فى تركيب النعت ومنعوته حين تقول : جلس الطالب منتبها ومتابعا .

وتكشف مراجعة الوحدات اللغوية فى الدرس العربى عن أن اللغويين العرب لم يقتصروا على ما هو شائع من الوحدات اللغوية كالكلمة مثلما كان الأمر فى الدرس الغربى التراثى الذى « بنى فيه النحو تراثيا على الكلمة بوصفها الوحدة الأساسية » [31] . لقد تحدث اللغويون العرب مع حديثهم عن وحدتى الكلمة والجملة عن وحدة تركيبية أخرى يمكن تتبعها فى غير قليل من نصوصهم . ويمكن تسميتها بوحدة المركب غير الإسنادى . وهى وحدة نحوية يرصدها النحو العربى دون أن يدرجها بصورة صريحة فى منظومة الوحدات اللغوية . ومن إشارتهم إلى هذه الوحدة تفريقهم بين المركب الإسنادى والمركبات الأخرى ، يقول بعضهم : واحترز بقوله « بالإسناد » عن بعض ما ركب من اسمين ، كالمضاف إليه والتابع ومتبوعه ، وبعض المركب من الفعل والاسم ، نحو ضربك ، وعن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث ، وهى اسم مع حرف ، وفعل مع فعل آخر ، وحرف مع حرف » [32] .

---

31 - Robins , R.H. (1981) General Linguistics : An Introductory Survey, UK: Longman Group Ltd. P. 146 .

32 – الرضى ، شرح الكافية ، جـ 1 ، ص 33 .

وقد تتبع بعض الباحثين الإشارات التى تضمنها كتاب سيبوبه عن مثل هذا المركب ليفيد أن نحونا العربى قد وقف على المركبات « المكونات » التى يرصدها التحليل الهرمى ، يقول : « يلاحظ سيبويه أن « لا » النافية حين تلحق بالاسم فى بعض المواضع لاتغيره عن حاله ، واعلم أن لا قد تكون فى بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هى والمضاف إليه ليس معه شيء ، وذلك نحو قولك : أخذته بلا ذنب ، وأخذته بلا شيء ، وغضبت من لاشيء ، وذهبت بلا عتاد والمعنى معنى ذهبت بغير عتاد وأخذته بغير ذنب [33] . نستنتج من هذا القول أن « لا » والاسم المضاف إليه يكونان بمنزلة الاسم ، أى يكونان ركنا اسميا فى موضع الجر بحرف الجر [34] .

على أنه يمكن أن يقرر أن كثيرا من النحاه قد عالج بصفة عامة ، هذا النوع من الوحدات التركيبية بتتبع أفراده ، ومنهم ابن أبى الربيع الذى ينقل السيوطى عنه قوله عن المركب الإسنادى وغيره : « خمسة أشياء هى بمنزله شيء واحد : الجار والمجرور كالشيء الواحد و المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد والفعل

33 – سيبويه ، الكتاب ، جـ 2 ، ص 302 .

34 - ميشال زكريا ، قضايا السنية : تطبيقية : دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثيه ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط 1 1993 م ، ص 119 .

والفاعل كالشيء الواحد ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد ، والصلة والموصول كالشيء الواحد [35] كما وقف ابن السراج على عدد كبير من هذه المركبات فى حديثه عن الأشياء التى لا يجوز تقديمها : فالثلاثة عشر التى لا يجوز تقديمها : الصلة على الموصول ... والصفة وما اتصل بهاعلى الموصوف ، وجميع توابع الا سم حكمها حكم الصفة ، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف ، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف ، وما شُبِّهَ من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه ... ولا يقدم التميز وما عمل فيه معنى المفعول وما بعد إلا ،وحروف الاستثناء لا تعمل فيها قبلها » [36]

لقد التفت تراثنا اللغوى إلى أن بعضا من المركبات غير الإسنادية يمثل وحدة تركيبية واحدة . وقد سجل هذا الأمر بدقة فائقة . ويمكن أن نقف على مجموعة من التراكيب غير الإسنادية التى تمثل وحدات تركيبية على النحو التالى :

---

35 – السيوطى ، الأشباه والنظائر ، جـ ١ ، ص ص 285-286 .

36 – السابق ، جـ 1 ، ص ص 144 - 143 .

(أ) مركب الإضافة :

وذلك نحو : كتاب النحو . وقد أشار كثير من النحاة فى عرضه لهذا المركب إلى أنه فى قوة الوحدة التركيبية المفردة ، وهو ما يعبر عنه بكون طرفيه كالاسم الواحد ، يقول بعضهم : « المضاف إليه أيضا يتنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم ، ولذلك لا يفصل بينهما ، وإذا صغرت نحو عبد الله وامرئ القيس إنما يصغر الاسم المضاف دون المضاف إليه كما تفعل فى علم التأنيث طليحة وحميراء يصغر الصدر ويبقى علم التأنيث بحاله فلما تنزل المضاف إليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز أن يعوض منه إذا حذف وأريد معناه » [37] . لقد استدل النحاة على كون تركيب الإضافة يمثل وحدة تركيبية واحدة من خلال معيار الإدراج [38] ومعيار معالجة الوحدة صرفيا [39] ؛ إذ تصغر كما تصغر الكلمات المفردة .

---

37 – السابق ، جـ 1 ، ص 130 .

38 – يستفاد من امتناع الإدراج « إدخال عنصر » بين طرفى مركب معين كونه هذا المركب يعمل كوحدة تركيبية واحدة . راجع « معايير تحديد الوحدة التركيبية » للباحث ، مجلة الدراسات الإسلامية ، العدد الثالث ، المجلد الثالث والثلاثون (١٩٨٨) .

39 – يستفاد من معالجة التركيب صرفيا معالجة المفردات بأن يصغر المركب كله أو ينسب إليه . . . إلخ على أن هذا المركب يعمل كوحدة تركيبية واحدة . راجع « معايير تحديد الوحدة التركيبية » للباحث ، مجلة الدراسات الإسلامية ، العدد الثالث ، المجلد الثالث والثلاثون (١٩٨٨) .

(ب) مركب تمييز المفرد ومميزه :

يجعل النحاة تمييز المفرد جزءا من المميز به ،أو بتعبيرهم تماما للمميز ، كما يربطون بين كونه تماما للاسم وتشكيله مع الاسم وحدة تركيبية واحدة وامتناع الفصل بينه وبين المميز ، أو تقدمه على المميز ، يقول الرضى : « لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم اتفاق ،وكذا لا يفصل بين عامله وبينه » [40] .

ويقوى كون التمييز مع مميزه يمثلان وحدة تركيبية واحدة أن التمييز يرد على الإضافة التى أشرنا آنفا إلى عد النحاة لها وحدة تركيبية .

40 – الرضى ، شرح الكافية ، جـ 2 ، ص 70 .

(جـ) مركب التوابع نعتا وتوكيدا ونسقا وبيانا وبدلا :

نحو : كتاب جديد، الرئيسى نفسه ، محمد وعلى، الفاروق عمر . يثبت ابن يعيش كون مركب الصفة والموصوف لما كانا كالشئ الواحد . . . كان القياس أن لا يحذف واحد منهما لأن حذف أحدهما نقض للغرض ، وتراجع عما اعتزموه » [41] ويقول آخر : « لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لأنهما كشئ واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه » [42] .

لقد عد الدرس اللغوى العربى تركيب النعت وحدة تركيبة واحدة اعتمادا على معيار امتناع الإدراج بين طرفى المركب ، وهو ما عبر عنه النحاة بعدم جواز الفصل بين طرفى التركيب ويؤكد توجيه النحاة لهذه المركبات على أنها تمثل وحدة تركيبية مفردة نص للرضى « يثبت التقارب الواضح بين صور المركب الثلاثة » [43] من تابع إلى تمييز إلى إضافة ، يعلق الرضى فى نصه على قول ابن الحاجب « التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة » [44] يقول : « لكن الصفة في نحو جاءنى رجل طويل أو

---

41 – ابن يعيش ، شرح المفصل ، جـ 3 ، ص 59 .

42 – السيوطى ، الأشباه والنظائر ، جـ 2 ، ص 245 .

43 – د. محمود شرف الدين ، جملة الفاعل بين الكم والكيف ، القاهرة : مطبعة التقدم ، ط 1 1980 م ، ص 169 .

44 – ابن الحاجب ، الكافية فى النحو بشرح الرضى ، جـ 2 ، تحقيق يوسف حسن عمر ، ليبيا : جامعة قار يونس ، 1978 م ، ص 53 .

ظريف تدخل فيه ؛ لأن « رجلاً » ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال ، فبذكر أحد أوصافه تَميَّز عما يخالفه ، كما تميز بطويل عن قصير ، فطويل ، إذن ، يرفع الإبهام المستقر ، أى الثابت وضعا على ما فسره المصنف عن الذات المذكورة ، وكذلك يدخل فيه عطف البيان ، نحو جاءنى العالم زيد ، وكذا البدل من الضمير الغائب فى نحو : مررت به زيد ؛ لأنه رفع الإبهام عن المقصود بالضمير ، كما نعم رجلاً ، ويدخل فيه ، أيضاً ، المضاف إليه فى نحو خاتم فضة ، كما يدخل فيه إذا انتصب ؛ لأن معني النصب والجر فيه سواء ، وكما يدخل فيه المجرور فى نحو مائة رجل وثلاثة رجل » [45] .

وإذا ما كنا نريد أن نقابل بين هذه المركبات وبين ما يعرفه الدرس اللغوى المعاصر من مركبات فإننا يمكن ، على أية حال ، أن نُسَمِّى هذه المركبات غير الإسنادية ، وهى مركبات الإضافة والتوابع على اختلافها والتمييز بالمركب الاسمى ، مع الإشارة إلى أنه قد اتخذ فى درسنا اللغوى المعاصر عدة مصطلحات أخرى منها الركن الاسمي والعبارة الاسمية والتعبيرة الاسمية ، ومع الإشارة ،كذلك ، إلى أن المركب الاسمى فى العربية يرد فيه ، كذلك ، تركيب المصدر المؤول ، ويمكن أن يكون منه المركب الإسنادى « الجملة » إذا ما كان يشغل موقعا من المواقع التى تشغلها الأسماء كالخبرية والمفعولية . . . إلخ .

---

45 – الرضى ، شرح الكافية ، جـ 2 ، ص ص 54 – 53 .

(د) مركب الحروف مع مدخولاتها :

ومن ذلك حروف الجزم ومجزوماتها ، نحو : لم يذهب ، وكذلك حروف نصب المضارع والأفعال المضارعة التى تدخل عليها ، والحرف « قد » وحرفا التنفيس مع ما تدخل عليه .

يقول بعض اللغويين يفسر عدم جواز انفصال لم عن مجزومها بقوة تماسك عنصرى التركيب : « وعلى الجملة فكلما ازداد الجزآن اتصالا قوى قبح الفصل بينهما فمن الفصول والتقديم والتأخير قوله :

فقد والشك بَيَّنَ لى عناء ... بوشك فراقهم صُرَد يصيح

أراد فقد بين لى صرد يصيح بوشك فراقهم ، والشك عناء . ففيه . . . الفصل بين قد والفعل الذي هو بيَّنَ . وهذا قبيح لقوة اتصال « قد » بما تدخل عليه من الأفعال ؛ ألا تراها تعد مع الفعل كالجزء منه . ولذلك دخلت اللام المراد بها توكيد الفعل على « قد » فى نحو قول الله ، تعالى ، : (ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك) 46 " 47 .

ويقول بعض اللغويين عن عدم انفصال الحروف التى للنصب أوللجزم عن المضارع الذى عملت هذه الحروف به : « ولا تفصل

---

46 – سورة الزمر ، الآية 65 .

47 – ابن جنى ، الخصائص ، جـ 2 ، ص ص 293 - 292 .

بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن » [48] ، وكذلك يقول : « هذا باب الحروف التى لا تقدم فيها الأسماء الفعل فمن تلك الحروف الحروف العوامل فى الأفعال الناصبة . ألا ترى أنك لا تقول : جئتك كى زيد يقول ذاك ، ولا خفت أن زيد يقول ذاك ، فلا يجوز أن نفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين أن وأخواته بفعل ، ومما لا تقدم فيه الاسماء الفعل الحروف العوامل فى الأفعال ا لجازمة ، وتلك : لم ولما ، ولا التى تجزم الفعل فى النهى ، واللام التى تجزم فى الأمر » [49] .

على أنه يلزم أن نفرق بين كون الحرف مع مدخوله يمثل وحدة تركيبية واحدة من حيث اللفظ بدليل عدم إمكان الفصل بينهما مثلا وبين أنه مرة يختص دلالة بمدخوله المباشر له فقط كما فى حرف الجر والمجرور ، وأنه مرة يختص دلالة بالجملة كلها دون أن يقتصر على مدخوله ، وذلك كما فى بعضه ، وبخاصة ماله الصدارة كهمزة الاستفهام ونحوها مما له الصدارة .

كما لا يخفى أن حروف الجزم والنصب والتنفيس وحرف التحقيق « قد » مع ما دخلت عليه من أفعال يمكن أن يكون جزءا مما يصطلح عليه فى الدرس اللغوى المعاصر بالمركب الفعلى .

---

48 – سيبويه ، الكتاب ، جـ 3 ، ص 12 .

49 – السابق ، جـ 3 ، ص ص 110 - 111 .

* المركب الفعلى بين درسينا المعاصر والتراثى :

(أ) فى درسنا المعاصر :

ورد المركب الفعلى فى درسنا اللغوى بصورة تحتاج إلى مناقشة ؛ ذلك أن درسنا اللغوى المعاصر حين أراد أن يتابع الدرس اللغوى المعاصر فى تحديد المركب الفعلي تردد فيه بين عدة أمور ؛ فقد رآه مرة يتمثل فى الفعل دون الفاعل أو المفعول اللذين يردان فى هذا الرأى مركبين اسميين منفصلين عن المركب الفعلى . ورآه ثانية يتمثل فى مجموع الفعل ومفعوله كما هو مقرر فى الدرس الغربى المعاصر بالنسبة للغة الإنجليزية ، ولم ينظر فيما يكون للفعل من تراكيب ، وعد الفعل مع مفعوله مركبا فعليا هو الأمر الشائع على المستوى التطبيقى ، كما رآه ثالثة يتمثل فى مجموع الفعل والفاعل ، وفيما يلى بيان هذه المواقف الثلاث الخاصة بالمركب الفعلى :

يقدم فى الصورة الأولى المركب الفعلى فى الدرس العربى المعاصر بإخراج كل من الفاعل والمفعول من المركب الفعلى وعد الفعل وحده مركبا فعليا ، فتحلل ، مثلاً ، جملة « كتب الرجل الرسالة » إلى مركب فعلى « كتب » ، ومركبين اسميين ، هما : « الرجل » والرسالة [50] .

---

50 – ميشال زكريا ، مباحث فى النظرية الألسنية وتعليم اللغة ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1983 م ، ص 34 .

أما فى الصورة الثانية فيجعل بعض الباحثين المركب الفعلى مجموع الفعل ومفعوله ، يحلل جملة « الولد أكل الطعام » إلى المركب الفعلي « أكل الطعام » الذى يتكون من الفعل والمفعول ، والمركب الاسمى « الولد » الذى يتكون من أداة التعريف والاسم [51] . ويعتمد عد الفعل والمفعول وحدة تركيبية واحدة ، كما يبين بعض الباحثين ، على عدد من المعايير التى تتخذ لتحديد ما إذا كانت سلسلة لغوية تمثل مركبا واحدا أم لا ، مثل تلازم الفعل والمفعول إذا كان ضميراً ، وكون ا لفعل والمفعول يعادلان المضاف والمضاف اليه اللذين يعدان وحدة تركيبية واحدة ، وكون الفعل والمفعول فى قوة وحدة دلالية وحدة ؛ فالفعل والمفعول مثل : « رأى حلماً » فى دلالة الفعل « حلم » [52] إلى غير ذلك من المعايير المتخذة فى الدرس اللغوى لتحديد ما إذا كانت سلسلة لغوية ما تمثل وحدة تركيبية واحدة أم لا [53].

---

51 – حلمى خليل ، ترجمته لكتاب نظرية تشومسكى اللغوية لجون ليونز ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ط 1 1985 م ، هامش 1 ص ص 149 - 151 .

52 – داود عبده ، « البنية الداخلية للجملة الفعلية فى العربية » ، مجلة الأبحاث ، السنة 31 ، ص ص 51 - 50 .

53 – لكاتب هذا البحث عمل يعالج المعايير التى استخدمها اللغويون العرب فى تحديد الوحدات التركيبية بعنوان « معايير الوحدة التركيبية فى العربية » ، مجلة الدراسات الإسلامية ، العدد الثالث ، المجلد الثالث والثلاثون (١٩٩٨) .

أما الصورة الثالثة التى يرد عليها المركب الفعلى فتتمثل فى كونه عبارة عن مجموع الفعل وفاعله، وقد ورد ذلك فى عملٍ قام بتحليل جملة « زار الطلبة متحف الفن الحديث » بجعل المركب الفعلى الذى يسميه « العبارة الفعلية » مجموع الفعل والفاعل « زار الطلبة »فى مقابل المركب الاسمي الذى يسميه العبارة الاسمية المتمثل فى « متحف الفن الحديث » [54] ، كما يحلل جملة « بدأنا العمل » إلى عبارة فعلية هى مجموع الفعل « بدأ » والفاعل « نا » المتكلمين ، وإلى عبارة اسمية تتمثل فى المفعول بأداة تعريفه « العمل » [55] .

إن تحديد الدارسين العرب المعاصرين للمركب الفعلى مرة بالفعل دون فاعله أو مفعوله ، وأخرى بالفعل ومفعوله ، وثالثة بالفعل وفاعله أوضح مثال يدعو إلى ضرورة تحقيق الوحدات التركيبية التي تتكون منها الجملة في العربية للوقوف على ماتراه العربية نفسها بصدد هذه المركبات لتكون معالجة هذه المركبات فى العربية فى إطار الطبيعة الخاصة للعربية ، لا في إطار طبيعة غيرها من اللغات ذلك أن ثمة فرقا بين ما تعده العربية من مركبات الجملة وما تعده الإنجليزية ،مثلاً ، من ذلك .

---

54 - Hanna, Sami A. (et. al) (1997) Dictionary of Moderm Linguistcs : English - Arabic, Beirot : Librairie du Liban Publishers, PP. 27 - 8 .

55 - Ibid., P. 94 .

(ب) فى درسنا التراثى :

يمكن أن نستشف موقف اللغويين العرب القدامى من مجموع الفعل والمفعول من خلال ما يلمحون إليه من قيام علاقة بين الفعل ومفعوله ، يبين الرضى علاقة اقتضاء الفعل لمفعوله ، يقول : « وقد جوز الأخفش وتبعه ابن جنى . . . اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل » [56] . ويؤكد الجرجاني على هذا الاقتضاء ، ما إذا كانت سلسلة لغوية تمثل مركبا ، يقول : « حال الفعل مع المفعول الذى يتعدى إليه حاله مع الفاعل . فكما أنك إذا قلت : « ضرب زيد » فأسند ت الفعل إلى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فِعْلاً له لا أن تفيد وجوب الضرب فى نفسه وعلى الإطلاق . كذلك ، إذا عَدَّيْت الفعل إلى المفعول ، فقلت : « ضرب زيد عمراً » كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثانى ، ووقوعه عليه » [57] .

ولايخفى أن ما يدور حوله الجرجاني هو كون المفعول قيدا للفعل كما يرد الفاعل قيدا له ، ولاعلاقة لذلك بكون المفعول يمثل جزءا من الفعل أو كا لجزء منه أو لا . وقد نفى الرضى أن تكون علاقة

---

56 – الرضى ، شرح الكافية ، جـ 1 ، ص 188 .

57 – الجرجانى ، دلائل الإعجاز ، ص 153 .

المفعول بالفعل علاقة جزء بجزء من حيث كونه مفعولا وإن أثبت ورودها مع الفعل من حيث الرسم الإملائى حين يكون ضميرا متصلا ، يقول « المفعول وإن كان من حيث كونه ضميراً متصلا كا لجزء ، لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة » [58] . ويؤكد ابن جني علي الفرق بين علاقة الفعل بمفعوله وعلاقته بفاعله ، يقول : « ليس لضمير المفعول من الاتصال بالفعل ما لضمير لفاعل » [59] .

يرى علماء العربية ، إذن ، أن العربية لا تجعل الفعل مع مفعوله مركبا أصلا فضلا عن أن تجعله مركبا فعليا . يسجل الرازى كون الفعل ومفعوله لا يردان فى العربية بوصفهما وحدة تركيبية واحدة ، يقول : « المسألة الثالثة : قالوا الفاعل كالجزء من الفعل ، والمفعول ليس كذلك ، وفى تقريره وجوه الأول : أنهم قالوا ضربت فأسكنوا لام الفعل لئلا يجتمع أربع متحركات ، وهم يحترزون عن تواليها فى كلمة واحدة . . . واحتملوا ذلك فى المفعول ، كقولهم ضربك ، وذلك يدلك على أنهم اعتقدوا أن الفاعل جزء من الفعل ، وأن المفعول منفصل عنه » [60] .

58 – الرضى ، شرح الكافية ، جـ 1 ، ص 191 .

59 – ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ، جـ 1 ، تحقيق د. حسن هنداوى ، دمشق : دار القلم ، ط1 1985 م ، ص 221 .

60 – الرازى ، مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير وهامشه تفسير أبى السعود ، جـ 1 ، مصر : دار الطباعة العامرة ، ص 55 .

المبحث الثانى
الوحدة الصرفية

لا تقتصر الوحدة الصرفية ، بخلاف الوحدة النحوية ، على المركبات، بل يمكن أن تكون تركيبيا أو وحدة صرفية مفردة لفظا كالكلمة والضميمة على ما سيرد بيانه :

1 ـ الوحدة الصرفية المركبة (المركب الصرفى) :

يمكن تعريف المركب الصرفى بأنه «مركب لغوى يقوم بين كلمتين ليست بينهما علاقة نحوية كالنسبة إسنادا وإضافة ، وكالتعدية والعطف وغير ذلك » . ويعنى ذلك أمرين ، هما :

ـ أن المركب يتميز عن المركب النحوى إسناديا أو غير إسنادى بأنه لا يتضمن دلالة نحوية قائمة بين طرفيه كما هو الأمر بالنسبة للمركب النحوى .

ـ أن المركب الصرفى وحدة تركيبية أكبر من الكلمة على مستوى التحليل اللفظى ؛ إذ إنه يتضمن لفظين اثنين لا لفظا واحدا كالكلمة .

على أنه يتوازى مع الكلمة على مستوى الدلالة ؛ حيث إن دلالة المركب الصرفى كله تعدل دلالة الكلمة الواحدة ، وذلك كما يمكن أن يتأمل من مراجعة دلالة المركب المزجى « معديكرب » التى تقع علما على مفرد مثلما يقع العلم « وائل » ، مثلا .

إن دلالة المركب الصرفى ليست مجموع دلالتى طرفيه كما فى المركب النحوى ؛ فليس دلالة معديكرب مثلا مرتبطة بدلالتى كل من معدى وكرب بخلاف دلالة « كتاب محمد » التى تمثل مجموع دلالتى « كتاب » و «محمد » بالإضافة إلى دلالة الملكية التي تثبتها الإضافة الحقيقية التى على معنى اللام بين هذين الطرفين . ويشير البحث فى هذا المقام إلى خمسة أفراد من المركب الصرفى إذا ما أدرجنا فى الظاهرة الصرفية ما أخرجه منها الصرفيون العرب مع أنه منها ؛ إذ أن إخراج الصرفيين العرب لبعض الظواهر الصرفية لم يكن لعدم عدهم إياها جزءا من الظاهرة الصرفية ، وإنما لأنها ليست جزءا من النظام الذى يحكم الظاهرة الصرفية ويحتاج إلى ضبط وإلى دراسة تحدد ما ينطوى عليه من قواعد يلزم ضبطها ؛ فليس ثمة حاجة تدعو إلى إدراجها فى دراسة صرفية وإن كانت جزءا من الظواهر الصرفية. وهذه الأفراد الخمسة للوحدة الصرفية تتمثل فيما يلى :

أ – **مركب الصلة** ، مثل : الذى يجتهد . وهو يعد تركيا صرفيا لعدم تضمنه دلالة نحوية بين طرفيه الموصول والصلة ، ولكونه يساوى

الكلمة المفـردة دلاليا ؛ حيث إن « الذى يجتهد » تـوازى دلالـة « المجتهد » .

ب – **المركب العددى** ، مثل : أحد عشر ، اثنا عشر . . إلخ .

جـ – العلم المركب :

– مزجيا ، وذلك نحو : حضر موت، بعلبك ، سيبويه . . . إلخ .

– إسناديا ، نحو : فتح الله ، جاد الله . . . إلخ.

– إضافيا ، نحو : عبد الله ، أبو قحافة . . . إلخ .

د – **الظروف والأحوال المركبة** ، نحو : بين بين ، بيت بيت . . . إلخ .

هـ – **أل مع المحلى** ، مثل: الرجل ، الغلام . . . إلخ .

و – « **ها** » **التى للتنبيه مع اسم الإشارة** ، مثل : هؤلاء . . . إلخ .

ونستعرض فيما يلى جملة من النصوص اللغوية التى تحقق وجود هذا المركب الصرفى وأفراده فى العربية ، وتكشف عن رصد درسنا اللغوى له :

يقدم النحو العربى رؤية متكاملة عن المركب الصرفى إجمالا ، يقول ابن يعيش : « اعلم أن التركيب على ضربين : تركيب من جهة اللفظ فقط . . . وهو فى الأعداد ، نحو أحد عشر وبابه، ولقيته كفة كفة، وحيص بيص ونحوهما ، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معا ، وذلك لأن الاسم الثانى قد تضمن معنى الحرف ، ألا ترى أن الأصل فى أحد عشر أحد وعشرة . . . فلما كانت الواو مرادة تضمنها

الاسم الثانى ، وبنى لذلك ، وبنى الاسم الأول لأنه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها . . . وأما الضرب الثانى ، وهو المركب من جهة اللفظ والمعنى ، نحو حضر موت وقالى قلا ومعد يكرب ونحوها من الأعلام المركبة فهذا أصله الواو أيضا حذفت من اللفظ ، ولم ترد من جهة المعنى ، بل مزج الاسمان ، وصارا اسما واحدا بإزاء حقيقة ، ولم ينفرد الاسم الثانى بشئ من معناه ، فكان كالمفرد غير المركب ، فبنى الاسم الأول ؛ لأنه كالمصدر من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب لأنه كالصوت ، وأعرب الثانى لأنه لم يتضمن معنى الحرف ؛ إذ لم يكن المعنى على إرادته لأن العلم إنما هو وضع لفظ بإزاء مسمى من غير إفادة معنى من اللفظ » [61] .

كما ينقل السيوطى بصدد المركب العددى ، يقول: « قال الأندلسى فى شرح المفصل : فإن قلت الاسمان المركبان فى العدد يجريان مجرى الكلمة الواحدة ، فهلا أعرب مجموعها كما أعرب معد يكرب وأخواته ، قلنا الفرق من وجهين : أحدهما أن الامتزاج هذا أشد ؛ إذ أحد الاسمين منهما لم يكد يستعمل على انفراده ، بل

61 - ابن يعيش ، شرح المفصل ، جـ 4 ، ص 112 .

حضر موت ، مثلا ، فى استعماله علما لهذه البلدة كدمشق مثلا ، فكما أن هذه معربة فكذلك حضر موت ، وأما مركبات الأعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه كخمسة إذا أردت بها هذا القدر ، وكذلك العشرة ، فالعاطف المتضمن معتبر ، وإذا اعتبر فقد تضمن معناه ، وما تضمن معنى الحرف فلا وجه لإعرابه » [62] .

ويشير بعض النحاة إلى كون الموصول والصلة يمثلان معا وحدة تركيبية واحدة ، يقول : « والصلة والموصول كالشئ الواحد » [63] . كما يؤكد ابن يعيش على ذلك ، يقول عن الأسماء الموصولة : » فهذه الأسماء لا تتم إلا بصلات وعائد . . . فالموصول لا خبر عنه حتى يتم بصلته ، فإذا استوفى صلته صار بمنزلة الاسم الواحد ، فقولك : الذى أبوه قائم ، أو الذى قام أبوه بمنزلة زيد أو عمرو ، ويفتقر إلى جزء آخر يكون خبرا حتى يتم كلاما كما يفتقر زيد وعمرو » [64] .

وينبغى أن نعد أل مع المحلى بها مركبا صرفيا فى تصور النحاة الذين يثبتون كونها تركيبا لا لفظا مفردا . يفيد ابن يعيش كون أل مع المحلى بها تركيبا لا لفظا مفردا ، يقول فى تعريف الكلمة التى

62 - السيوطى ، الأشباه والنظائر ، جـ 2 ، ص 251 .

63 - السابق ، جـ 1 ، ص ص 286 - 285 .

64 - ابن يعيش ، شرح المفصل ، جـ 1 ، ص 100 .

تكون لفظا مفردا : « وقوله « مفرد » فصل ثان فصله من المركب ، نحو الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرف بالألف واللام؛ فإنه يدل على معنيين : التعريف والمعرف ، وهو من جهة النطق لفظة واحدة ، وكلمتان إذ كان مركبا من الألف واللام الدالة علي التعريف فهي كلمة لأنها حرف معنى ، والمعرف كلمة أخرى » [65] . لقد عد النحاة العرب ، بناء على ذلك، أل كلمة برأسها وسموها أداة لا علامة ، وجعلوها مركبة مع المحلى بها ، يقول بعض النحاة يبين أن أل كلمة برأسها صارت كبعض حروف الكلمة : « إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل، ولذلك تخطى لام التعريف وها التنبيه فى قولك : مررت بهذا وما المزيدة فى قوله ،تعالى ، : (فبما رحمة من الله) [66] ، (عما قليل) [67] ، ولا فى : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شئ و (لئلا يكون للناس) [68] ، و (إلا تفعلوه) [70] » [69] .

---

65 - السابق ، جـ 1 ، ص 19 .

66 - سورة آل عمران ، الآية 159 .

67 - سورة المؤمنون ، الآية 40 .

68 - سورة البقرة ، الآية 150 ، وسورة النساء ، الآية 165 .

69 - سورة الأنفال ، الآية 73 .

70 - السيوطى ، الأشباه والنظائر ، جـ 1 ، ص 252 .

على أن ثمة مركبات لغوية تلتبس بالمركبات الصرفية التى تقوم بين كلمتين ، لا بين كلمة وعلامة صرفية لها ، ومن ذلك مركب الاسم وتاء التأنيث ، وهو لا يعد مركبا صرفيا لأن تاء التأنيث لا تعد كلمة ؛ فهى ليست أداة بل علامة يمكن وصفها بأنها مورفيم للنوع تمثل مجرد جزء من الكلمة لا كلمة مركبة مع كلمة ، يقول بعض النحاة : « تاء التأنيث تتنزل من الاسم منزلة جزء منه ، ولذلك كانت حروف الإعراب منه ، فقالوا قائمة وقاعدة ، عوضوا منها كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة ، نحو مائة ومئين وقلة وثبة وثبين ، والمضاف إليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الإعراب ما قبلها » [71] ، كما ينص غيره على كون التاء علامة التأنيث لا أداة ، يقول : « وأما تاء التأنيث التى تلحق الاسم فلا تعد من حروف المعانى » [72] . وسوف يعالج البحث السبب فى عدم صلاحية عدّ الكلمة والعلامة الصرفية تمثل تركيبا يحتاج إلى تحليل وتجزئة فى نقطة تالية وهى « موقف اللغويين العرب من الكلمة والضميمة » .

---

71 – السابق ، جـ 1 ، ص 129 .

72 – المرادى ، الجنى الدانى فى حروف المعانى ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط 1 1992 م ، ص 58 .

2 - الوحدة الصرفية المفردة :

وهى تتمثل فى اثنتين ، هما الكلمة والضميمة ، وذلك على ما يرد بيانه فيما يلى :

(أ) الكلمة :

وهى ، على ما يعرفها اللغويون العرب به ، تتمثل فى : « اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى ، وهذا التعريف مركب من أربعة قيود : فالقيد الأول كونه لفظا ، والثانى كونه مفردا . . . والثالث كونه دالا ، وهو احتراز عن المهملات ، والرابع كونه دالا بالاصطلاح » [73] . ومن الشائع بين الدراسين أنها هى الوحدة الدلالية الصغرى فى الدرس اللغوى العربى . وتحتاج هذه المسألة إلى مناقشة نظرا إلى أن تراثنا اللغوى قد أفاد أن الكلمة قد تكون ذات دلالات عدة . وقد قدموا نصوصا تكشف عن رصدهم لما ترجع إليه الدلالات المتعددة للكلمة الواحدة من دوال ، مثل الوزن الصرفى والعلامة الصرفية والعلامة الإعرابية .

لا يقف النحاة عند الكلمة ، بل يصلون فى تحليلهم لدلالات الكلمة إلى أجزاء الكلمة التى ترتبط بها مختلف الدلالات كعلامات الإعراب ، فيقررون أنها زيادة فى آخر الكلمة ذات معنى ، وكأل

---

73 - الرازى ، مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير ، وبهامشه تفسير أبى السعود ، جـ 1 ، مصر : دار الطباعة العامرة ، ص 29 .

« قال بعض النحويين : الإعراب يدخل فى الاسم لمعنى ، فوجب أن يلفظ به بكماله ، ثم يؤتى بالإعراب فى آخره ، وقال أبو بكر بن الخياط : ليس هذا القول بمرضى لأنا قد رأينا الأسماء يدخلها حروف المعانى أولا ووسطا فما دخلها أولا ، كقولك الرجل والغلام ، وما دخلها وسطا ياء التصغير [74] فى قولك فريخ وفليس » [75] .

ويرى البحث أن النحاة العرب قد جعلوا الكلمة الوحدة الدلالية الصغرى على مستوى التحليل اللفظى ، لا على مستوى التحليل الدلالى ؛ فهم قد رصدوا الأجزاء التى ترجع إليها مختلف الدلالات فى الكلمة كالوزن وتاء التأنيث وياء النسب . . . إلخ ، وقد عدوها فى إطار حديثهم عن الدلالات وما يؤدى هذه الدلالات ، ولكنهم أمسكوا عن عد هذه الأمور الوحدة الدلالية الصغرى على مستوى اللفظ لقناعتهم بأن هذه الأمور لا يقبل كثير منها التجزئة لفظيا ، ولا يمكن تطبيق التحليل على كثير منها عمليا . أى أن اللغويين العرب قد جعلوا الكلمة الوحدة الدلالية الصغرى على مستوى التحليل اللفظى أو فى إطار التطبيق العملى للتجزئة ، أما فى إطار التحليل الدلالى أو فى إطار الدرس النظرى فقد رصدوا جميع الأمور التى ترجع إليها دلالات الكلمة . وهو ما سنفصل الحديث عنه فى معالجة الوحدة الدلالية التالية والتى يمكن تسميتها بالضميمة .

---

74 – لا يخفى أن ربط معنى التصغير بالأوزان الخاصة به أولى من جعل ياء التصغير حرف الزيادة المنوطة به دلالة التصغير ؛ إذ دلالة التصغير لا ترتبط بزيادة الياء فحسب ، بل ترتبط بها مع إعادة ضبط الاسم بضم أوله وفتح ثانيه .

75 – السيوطى ، الأشباه والنظائر ، جـ 1 ، ص 83 .

(ب) الضميمة :

وهـي تعنى أصغر عنصر لغوى يدل على معنى ، ويريد بها البحث ما تعارف عليها الدرس المعاصر بالمورفيمات morphemes .

ويشيع بين الدارسين أن اللغويين العرب لم يعالجوا الضمائم أو الدوال الصغرى ، بل وقفوا مع الكلمات بوصفها الوحدات الدلالية الصغرى . وهذا ما يحتاج إلى مراجعة ؛ حيث إنهم قد رصدوا كافة الضمائم أو الدوال التى تكون فى الكلمة بشكل يجعل دعوى امتناعهم عن تسجيل الضمائم الوحدة الدلالية الصغرى بحاجة إلى البحث .

ويمكن أن تعالج مسألة عدم عد الضمائم الوحدات الدلالية الصغرى فى الدرس اللغوى العربى من خلال أمرين ، هما بيان موقف اللغويين العرب الدقيق من الكلمات والضمائم ، ورصد المشكلات التى تعوق عد الضمائم وحدة صغرى فى العربية ، وذلك على النحو التالى :

* موقف اللغويين العرب من الكلمة والضميمة :

سار اللغويين العرب فى تحديدهم للوحدات الدلالية الصغرى فى طريقين ، أولهما طريق اللفظ وانتهى بهم إلى أن الكلمة هى الوحدة الصغرى ، والثانى طريق الدلالة وقد تجاوزوا فيه الكلمة ، فبلغوا الضميمة أو جزء الكلمة الذى يحمل دلالة لقد أفادوا أن الوحدة الدلالية الصغرى بحسب اللفظ هى الكلمة ؛ إذ لا تقبل التجزئة لفظيا إلى وحدات أصغر منها . كما نصوا فى الوقت نفسه على أن هناك ضمائم أو دوال فى الكلمة تعود إليها دلالات الكلمة . وقد وصفوا ، بناء على ذلك ، لفظ الكلمة بالإفراد دون دلالتها . وقد حدا هذا الفهم ببعض العلماء أن يؤكد على أن الكلمة مفردة لفظا لعدم قبولها التجزئة لفظيا إلى وحدات أصغر منها ، وعلى أن دلالتها قد تكون متعددة لا مفردة ؛ مما يفيد أنه يرى الكلمة الوحدة الصغرى على مستوى اللفظ لا على مستوى الدلالة . يقول : « المسألة الحادية عشرة : فى حد الكلمة قال الزمخشرى فى أول المفصل : الكلمة هى اللفظ الدالة على معنى مفرد بالوضع . وهذا التعريف ليس بجيد لأن صيغة الماضى كلمة مع أنها لا تدل على معنى مفرد بالوضع ، فهذا التعريف غلط لأنها دالة على أمرين حدث وزمان . . . وسبب الغلط أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة للفظ غلط وجعله صفة للمعنى » [76] .

---

76 – الرازى ، مفاتيح الغيب ، جـ 1 ، ص 11 .

ويمكن أن نوجه موقف اللغويين العرب من الكلمة والضميمة بأمرين ، هما :

الأول - أنهم عدوا الكلمة الوحدة الصغرى دون الضميمة لإدراكهم أن تحليل الكلمات يمكن أن يقوم بطريق اللفظ مرة وبطريق الدلالة أخرى .

الثانى - أنهم رصدوا وحدة الكلمة ووحدة الضميمة معا ، وأنهم رأوا الضميمة الوحدة الصغرى على المستوى النظرى ؛ حيث يمكن الحديث عنها بشكل نظرى بحت ، وليست وحدة على مستوى تطبيق التحليل عمليا ؛ حيث لا يمكن فى حالات كثيرة من الضمائم أن نجزأ عمليا الكلمات إلى ضمائمها التى تتكون من الكلمات . لقد وجدوا مشكلات تمنعهم من اعتماد الضميمة الوحدة اللغوية الصغرى على مستوى التطبيق العملى للتحليل والتجزئة . وقد عبروا عن عدم قبول كثير من الضمائم للانفصال عن الكلمات التى ترد فيها على المستوى التطبيقى من خلال تعبيرات عدة ، مثل « شدة الامتزاج » وعدم الاستقلال وغيرها مما يتردد فى مواضع مختلفة من درسنا اللغوى .

ويظهر رصد محاتنا للضمائم المختلفة وعدم اقتصارهم على الكلمة على الرغم من عدهم إياها الوحدة اللغوية الصغرى على مستوى التحليل اللفظى أو على مستوى التطبيق العملى للتجزئة من قول الرضى ، مثلا ، : أن قيل إن فى قولك : مسلمان ، ومسلمون ، وبصرى ، وجميع الأفعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها

يدل على جزء معناه ؛ إذ الواو تدل على الجمعية ، والألف على التثنية ، والياء على النسبة ، وحروف المضارعة على معنى فى المضارع وعلى حال الفاعل أيضا . وكذا تاء التأنيث فى « قائمة » ، والتنوين ، ولام التعريف ، وألفا التأنيث فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركبا ، وكذا المعنى فلا يكون كلمة ، بل كلمتين . فالجواب أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ، فأعرب المركب إعراب الكلمة ، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة فى الكلم المذكورة ، وكذلك الحروف الإعرابية . . . ولا يصح أن ندعى ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة ، كما ادعينا فى الكلم المتقدمة ، وكما يصح أن ندعى فى الحركات الإعرابية ؛ فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد إلا أن نقيد تفسير اللفظ المركب فنقول : هو ما يدل جزؤه على جزء معناه . وأحد الجزئين متعقب للآخر ، وفى هذه الكلم الجزآن مسموعان معا » [77] .

---

77 – الرضى ، شرح الرضى على الكافية ، جـ 1 ، ص ص 25 - 26 .

كما ينص اللغويون على كون العلامات الإعرابية من الدوال اللغوية ، يقول بعضهم : « الحركة الإعرابية مع كونها طارئة أقوى من البنائية الدائمة لأن الإعرابية علم لمعان معتورة يتميز بعضها عن بعض ، فالإخلال بها يفضى إلى التباس المعانى ، وفوات ما هو الغرض الأصلى من وضع الألفاظ وهيئاتها ، أعنى الإبانة عما فى الضمير » [78] . وقد أشاروا إلى أنها إذا كانت حركة أو حرف مد ألفا أو واوا أو ياء فإنها تعد أجزاء ملحقة بالكلمات ، يقول الرضى : أعلم أن الحركات فى الحقيقة أبعاض حروف العلة ، فضم الحرف فى الحقيقة إتيان بعده بلا فصل ببعض الواو ، وكسره الإتيان بعده بجزء من الياء ، وفتحه الإتيان بعده بشئ من الألف ، وإلا فالحركة والسكون من صفات الجسام فلا تحل الأصوات ، لكنك لما كنت تأتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد ، سمى الحرف متحركا ، كأنك حركت الحرف إلى مخرج حرف المد ، وبضد ذلك سكون الحرف ، فالحركة إذا بعد الحرف ، لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده بلا فصل ، فإذا أشبعت الحركة ، وهى بعض حرف المد صارت حرف مد تماما » [79] .

78 – السيوطى ، الأشباه والنظائر ، جـ 1 ، ص 161 .

79 – الرضى ، شرح الرضى على الكافية ، جـ 1 ، ص 69 .

كما يحلل النحاة الأسماء المبنية محددين فيها أصغر عناصر الدلالة فيها ، يقول الزمخشرى عن ضمير النصب « إياى » وفروعه : « والحروف التى تتصل بإيا من الكاف ونحوها لواحق الدلالة على أحوال المرجوع إليه ، وكذلك التاء فى أنت ونحوها وأخواته ، ولا محل لهذه اللواحق من الإعراب ، إنما هى علامات كالتنوين وتاء التأنيث وياء النسب » [80] .

ولا يخفى أن النحاة قد تتبعوا الأدوات المركبة بعضها مع بعض حرصا على الوصول إلى الأفراد النهائية للمركبات ، ومن ذلك قولهم : « وتتصل ما بهذه الحروف إلا « عسى » و« لا » ؛ فتكفها عن الفعل وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية ، نحن (قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد) [82] » [81] . بل إن النحاة قد تابعوا التحليل مع أدوات لا يظهر فيها التركب بشكل جازم ؛ مما يفيد أن حديثهم عن التركب فى بعض الأدوات قد قد صدر عن إصرار منهم على الوصول بالتحليل اللفظى إلى آخر الشوط ، ومن ذلك حديثهم عن

---

80 – الزمخشرى ، المفصل بشرحه لابن يعيش ، جـ 3 ، القاهرة : إدارة الطباعة المنيرية ، ص 98 .

81 – سورة الأنبياء ، الآية 108

82 – ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جـ 1 ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط 5 1967 م ، ص 347

التركب فى أداة التشبيه كأن ، فهى « مركبة ، على الصحيح ، وقيل بإجماع : من كاف التشبيه وأن ، فأصل كأن زيدا أسد إن زيدا كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماما به ، ففتحت همزة إن لدخول الجار» [83] ومن ذلك أيضا حديثهم عن التركب فى كأين « مركبة من كاف التشبيه وأى » [84] ، « وقد جعلا كلمة واحدة ، وحصل من مجموعها معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما فى حال الإفراد » [85] . كما يعرض بعض النحاة الموقف من إفراد لن وتركيبها يقول : « والجمهور أنها حرف بسيط ، وقال الخليل الكسائى إنها مركبة من لا أن ، فأصلها لا حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال » [86] . ولا يخفى أن حديث النحاة عن التركب فى الأدوات باب واسع فى الدرس اللغوى العربى ، وليس وراءه ، فى تصور البحث ، أكثر من وعى عميق بضرورة متابعة التجزئة فى الكلمات إلى الغاية التى يمكن أن تصل إليها .

---

83 – الأشمونى ، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان وشرح الشواهد للعينى ، جـ 1 ، القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ص ص 271 - 272

84 – الزمخشرى ، المفصل ، جـ 4 ، ص 134 .

85 – ابن يعيش ، شرح المفصل ، جـ 4 ، القاهرة : إدارة الطباعة المنيرية ، ص 135

86 – السيوطى ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية ، جـ 2 ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، ص 3 .

* **مشكلات عد الضميمة الوحدة الصغرى بدلا من الكلمة :**

يرى البحث أن النحاة العرب كانوا موفقين إلى حد بعيد فى عد الكلمة الوحدة الدلالية الصغرى دون الضميمة على مستوى التحليل اللفظى أو على المستوى التطبيقى للتجزئة ، وذلك لما يمكن أن يورثه عد الضميمة الوحدة الدلالية الصغرى من مشكلات يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلى :

1- عدم حل الضميمة لمشكلة تعدد الدلالة فى اللفظ المفرد ؛ إذ إن بعض الضمائم التى لا يمكن تجزئتها لفظيا تحمل أكثر من دلالة ، وذلك كنون المضارعة ، مثلا ، التى تفيد فى وقت واحد التكلم والجمع ، وككاف الخطاب التى تفيد الخطاب والتذكير أو التأنيث فى وقت واحد ؛ مما يفيد أن عد الضميمة الوحدة اللغوية الصغرى لن يقدم وحدة لغوية ذات دلالة مفردة . ويرجع تعدد الدلالة فى الضميمة الواحدة فى العربية إلى كونها لغة تصريفية لا إلصاقية ؛ إذ شأن اللغة التصريفية أن يقابل الوجه الواحد من تصريفات الكلمة مجموعة من الدلالات بخلاف اللغة الإلصاقية التى يقوم كل مورفيم فيها بدلالة مفردة لا يتجاوزها . يقول بعض النحاة عن تعدد دلالة الضميمة الواحدة كالكاف من اسم الإشارة « ذاك » التى تفيد دلالة الشخص المتمثلة فى الخطاب ، ودلالة النوع ، ودلالة العدد :

« ولحق الكاف للدلالة على الخطاب وعلى حال المخاطب من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا » [87] .

وقد زاد بعضهم دلالة البعد فى الكاف ، يقول رادًا دلالاتها إلى عناصرها المختلفة ، يشرح نص الأشموني يقول : « للدلالة على الخطاب بالمادة ، وقوله وعلى حال المخاطب أى بهيئته أو ما يلحقه . وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم إياها عند البعد » [88] ؛ وهو ، كما لا يخفى ، يرد دلالة الخطاب إلى حرف الكاف ذاته ، ودلالتى النوع والعدد إلى حركة الكاف فتحة أو كسرة وإلى الزيادات التى تلحقها ، وهى « ما » حال التثنية مطلقا ، والميم حال الجمع المذكر ، والنون حال الجمع المؤنث . ثم يشير إلى أن دلالة البعد ترجع إلى القيمة الخلافية التى تتمثل فى مقابلة اسم الإشارة مقترنا بالكاف باسم الإشارة غير مقترن بها .

2 – عدم قبول كثير من الضمائم ، إن لم يكن أغلبها ، للانفصال والتجزئة ؛ فهى ترد على الصور التالية :

---

87 – الأشمونى ، شرح الأشمونى ، جـ 1 ، ص 140 .

88 – الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، جـ 1 ، القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ص 140 .

(أ) عمليات لغوية :

ويتمثل ذلك فى عمليتى الإثبات والحذف اللتين تردان مع النون إثباتا وحذفا فى الأفعال الخمسة ومع حرف العلة حذفا فى المضارع الناقص . ولا يخفى أن الإثبات والحذف لا يمثل جزءا من لفظ الكلمة حتى يمكننا معه أن نتكلم عن انفصال عن اللفظ أو اندماج لا يمكن معه الانفصال .

(ب) قيم خلافية :

يراد بالقيم الخلافية فى اللغة « المقابلات ، وهى وجوه الاختلاف بين هذه المبانى » [89] ؛ التى تمثل الصيغ اللفظية التى تتحقق بها المعانى اللغوية . وينسب بعض النحاة بعضا من الدلالات إلى التقابل بين وجهين ترد عليهما الصيغة لا إلى شئ فى كل وجه ، ومن إفادة القيم الخلافية أو التقابل بين الوجوه للدلالة أن يستفاد كون الضمير المتصل بالفعل الماضى ضمير رفع من سكون لام الفعل الذى اتصل به الضمير ؛ إذ ترد اللام على وجهين متقابلين ، هما سكون اللم وفتحها بحسب نوع الضمير رفعا ونصبا .

ومن ذلك أن يتصور الرفع والنصب أو الجزم فى الأفعال الخمسة يرتد إلى مقابلة ثبوت النون لحذفها ، لا إلى النون نفسها ،

---

89 – تمام حسان ، اللغة العربية : معناها ومبناها ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 1 1973 م ، ص 82 .

ولا إلى الإثبات والحذف بوصفها عمليتين لغويتين يمكن أن تنسب إليهما دلالة الرفع وما يقابلها من نصب أو جزم ، وذلك كما تم بيانه فى النقطة السابقة .

ويمكن أن تتأمل القيم الخلافية ، أيضا ، من دلالة الكاف فى اسم الإشارة على البعد ؛ إذ ورود الكاف فى اسم الإشارة مقابل لعدم ورودها الذى يكون مع القريب ، يقول بعض النحاة عن كاف الخطاب فى اسم الإشارة : « أما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم إياها عند البعد » [90] . ولا يخفى أن القيم الخلافية ليست من أجزاء اللفظ حتى يتصور انفصالها عنه .

(جـ) هيئات بنيوية :

وهى ، كما لا يخفى ، لا تمثل جزءا لفظيا من الكلمة ، ولذلك لا تقبل هذه الضمائم الانفصال عن الكلمة ؛ إذ لا يبقى لفظ إذا ما جردت الكلمة عن الهيئة . ويكون ذلك فى الأوزان الصرفية التى هى الهيئة التى تصاغ عليها الكلمة ؛ فهى عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا » [91] .

ويمكن الوقوف على كون الأوزان الصرفية ضمائم ذوات دلالة من مراجعة ما تفيده من دلالات فى الأفعال وجموع التكسير ، يقول بعض اللغويين العرب فى باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية :

---

90 - الصبان حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، جـ 1 م ، ص 140 .

91 - الرضى ، شرح الرضى على الكافية ، جـ 1 م ، ص 26 .

« فمنه جميع الأفعال ؛ ففى كل واحد منها الأدلة الثلاثية ، ألا ترى إلى قام ، ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله ، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه » [92] . يشير فى حديثه إلى ضميمتى الفعل المتمثلتين فى المادة المعجمية والوزن ، كما أضاف إليهما كون الدلالة تنتج دلالة تالية هى اقتضاؤه فاعلا ، وقد حقق عدم صلاحية شئ فى اللفظ لأن ترجع إليه ، يقول عن دلالة اقتضاء الفعل للفاعل : « ولو كنت إنما تستفيد الفاعل من لفظ ضرب لا معناه للزمك إذا قلت قام أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما ، كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما ، وليس الأمر فى هذا كذلك ، بل دلالة ضرب على الفاعل كدلالة قام وقعد وأكل وشرب وانطلق واستخرج عليه ، لا فرق بين جميع ذلك » [93] .

(د) أجزاء عدمية أو صِفْرية :

وتتمثل هذه الأجزاء العدمية أو الصفرية فى علامتى التذكير والإفراد ؛ حيث يستدل على التذكير من غياب علامة التأنيث ، كما يستدل على الإفراد من غياب علامات التثنية والجمع . كما تتمثل فى السكون ؛ إذ لا يعد السكون جزءا من اللفظ لأنه لا يعنى أكثر من

---

92 – ابن جنى ، الخصائص ، جـ 1، ص 100 .

93 – السابق ، جـ 1 ، ص 101 .

كونه خلوا للكلمة من الحركة . ويعنى كون السكون شيئا عدميا أن علامة السكون لا تقبل ، لفظيا أو عمليا ، الانفصال عن الكلمة ؛ إذ هى ليست جزءا لفظيا من هذه الكلمة حتى ينظر فى إمكان انفصالها عنها أو شدة اندماجها معها . كما تتمثل الأجزاء العدمية فى علامة الإعراب إذا كانت مقدرة ؛ إذ العلامة المقدرة تمثل علامة صفرية لا وجود لها فى اللفظ كذلك .

(هـ) أجزاء لفظية من الكلمة :

تقبل العربية انفصال كثير من هذه الضمائم عن الكلمات التى ترد فيها ، وتتمثل هذه الضمائم فيما يعرف بالعلامات الصرفية ، مثل تاء التأنيث وعلامات التثنية وجمعى التصحيح ؛ إذ لا يخفى أنها أجزاء لفظية زيدت على الكلمات ، وأنها يمكن أن تنفصل عن الكلمات التى تتضام معها . كما تتمثل هذه الأجزاء اللفظية فى علامات الإعراب إذا كانت حركة ظاهرة فتحة أو ضمة أو كسرة ، أو حروفا ألفا أو واوا أو ياء ، وقد سبقت الإشارة إلى نص الرضى الذى يبين فيه أنها أجزاء لحقت آخر اللفظ . وتمتنع الحركات منها من الانفصال عن الكلمات نطقا لكوننا لا ننطق بالحركة إلا بعد حرف ؛ إذ الحركة هى هيئة الشفتين عند نطق الصامت .

ويلحق بالعلامات الإعرابية علامات البناء إذا كانت ذوات دلالة ، كما فى حركة كاف الخطاب المتصلة باسم الإشارة ، يقول الصبان عن مرجع دلالتى النوع والعدد فى هذه الكاف : « وقوله على حال الخطاب ، أو بهيئته أو ما يلحق به » [94] . وهو يريد بحال المخاطب نوعه تذكيرا وتأنيثا ، وعددا إفرادا وتثنية وجمعا .

وقد قدم نحاتنا بصدد العلامات الصرفية تصنيفا دقيقا فى ضوء القابلية للانفصال وعدم القابلية له ؛ إذ لا يقبل بعض هذه الأجزاء الانفصال . وقد صنفوها إلى نوعين يتمثلان فى : علامة صرفية متصلة بالكلمة فقط ؛ فيمكن انفصالها عنها ، وأخرى مندمجة فى الكلمة ؛ فلا تنفصل عنها بحال .

وقد جاء هذا التصنيف فى حديثهم عن تاء التأنيث وألف التأنيث مقصورة وممدودة ؛ حيث قرروا أن ألف التأنيث ، مع كونها علامة صرفية على التأنيث ، تشارك فى الوزن الصرفى للكلمة وتعد جزءا منه ؛ فلا يتصور انفصالها عن الكلمة لكونها جزءا من الوزن الذى لا ينفصل عن اللفظ ، وذلك بخلاف تاء التأنيث التى لا تمثل أكثر من علامة صرفية تحققت من خلال زيادة التاء على لفظ المذكر ، ونعود إلى المذكر إذا ما أسقطنا هذه الفاء .

94 – الصبان ، حاشية الصبان ، جـ 1 ، ص 140 .

يلتفت بعض النحاة إلى امتناع فصل ألف التأنيث عن الكلمة بخلاف تاء التأنيث ، يقول فى مسألة جمع الاسم الذى آخره تاء التأنيث بالواو والنون ، يقول : « إنما جمع ما فى آخره ألف التأنيث بالواو والنون لأنها يجب قلبها إلى بدل لأنها صيغت عليها الكلمة ، فنزلت منزلة بعضها ، فلم تفتقر إلى أن تعوض بعلامة تأنيث الجمع بخلاف التاء فإنها يجب حذفها إلى غير بدل ، لأنها ما صيغت عليها الكلمة ، وإنما هى بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، فجعلت علامة تأنيث الجمع عوضا منها » [95] . ويقول آخر : « لما كانت ألف التأنيث تقع لازمة غير منفصلة من الكلمة كما كانت التاء منفصلة ؛ لأن الكلمة بنيت عليها ، فلما كان الأمر فيها على ما ذكر نزلوها منزلة ما هو من نفس الكلمة » [96] .

نخلص من التصنيف الذى ترد عليه الضمائم فى العربية إلى أن الكثير منها لا يقبل التجزئة على مستوى التحليل اللفظى ؛ إذ لا يقبل الكثير منها تطبيق التجزئة عمليا عليه ، بل يمكن فقط معالجتها نظريا ، أو الحديث عنها فى إطار تحليل دلالات الكلمة . وهذا ما فعله لغويونا العرب ؛ حيث رصدوا جميع الضمائم التى توجد فى

---

95 – ابن الأنبارى ، الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، جـ 1 ، تحقيق محمد محيى عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ص 42 .

96 – ابن يعيش ، شرح المفصل ، جـ 5 ، ص 57 .

الكلمات من وزن صرفى وعلامة صرفية وعلامة إعرابية ونون تنوين . . . إلخ ، ولكنهم لم يذكروا أنها تمثل أجزاء من الكلمة على مستوى التحليل اللفظى ؛ إذ امتنعوا عن تجزئة الكلمة لفظيا إلى ضمائمها .

لقد مثلت الدوال الصغرى فى العربية مجموعة متنوعة يستعصى أكثرها على التحليل اللفظى ؛ فإن الأنواع الأربعة منها ، وهى العمليات اللغوية والقيم الخلافية وهيئات الكلمة والأجزاء العدمية أو الصفرية ليست أجزاء مادية فى اللفظ تقبل الانفصال عنه . ولم يكن ، من ثم ، سبيل أمام النحاة إلا أن يتركوا الحديث عنها بوصفها الوحدة الدلالية الصغرى على مستوى التحليل اللفظى ، وأن يكتفوا برصدها فى حديثهم عن الدلالات ، إذ لا يعنى الحديث عن الدلالات ضرورة تصور التجزئة الفعلية . ولا يعنى هذا الصنيع إلا وعيا دقيقا بطبيعة الدوال الصغرى فى العربية جعلهم يتخذون إزاءه الموقف الوسط الصحيح .

3 – عدم اطراد الوحدة اللغوية الصغرى إذا ما جعلناها الضميمة ، وذلك لعدم قبول كثير من الضمائم فى العربية للانفصال عن الكلمات التى تتضام معها ؛ إذ لا يقبل الانفصال عن الكلمة من الضمائم إلا ما كان يمثل جزءا لفظيا من الكلمة ، وهو ما يتمثل فى العلامات الصرفية كتاء التأنيث وعلامات جمعى التصحيح .

ولا يعنى هذا الأمر إلا عدم دقة الحديث عن الضميمة بوصفها الوحدة اللغوية الصغرى فى العربية ؛ إذ ينبغى للوحدة اللغوية الصغرى للغة ما أن تكون مطردة على مستوى اللغة ويمكن تحديدها بشكل دقيق .

لم يقتصر اللغويون العرب ، إذن على تسجيل الكلمة بوصفها وحدة دلالية صغرى ، بل سجلوا جميع الضمائم أو الدوال التى يمكن أن تنطوى عليها مختلف الكلمات فى العربية ، فأثبتوا ضمائم الأوزان الصرفية كأوزان الأفعال والمشتقات وجمع التكسير وصيغ التصغير ، والعلامات الصرفية كعلامات التأنيث والتثنية وجمعى التصحيح وغيرها والعلامات الإعرابية سواء كانت حركة تتبع الحرف الأخير من الكلمة المعربة ، أو مقدرة فيه ، أو كانت حرفا زائدا على بنية الكلمة بالواو والألف والياء ، أو كانت عملية لغوية ، مثل إثبات النون أو حذفها أو حذف حرف العلة ، أو كانت قيمة خلافية تقوم الدلالة معها من تقابل بين وجهين لصيغة واحدة . على أنهم لم يروا صلاحية هذه الضمائم لتكون الوحدة الدلالية الصغرى لما يمثله ذلك من مشكلات ؛ لأنهم وجدوا أنفسهم أمام طبيعة لغوية خاصة بالعربية لا تساعد على الاستمرار فى تجزئة اللفظة العربية أبعد من الكلمة ؛ فالألفاظ فى العربية ، كما يرى بعض الباحثين ؛ « ثلاثة أصناف : صنف لا يمكن تجزئته ألبتة لا عمليا ولا نظريا ، ويجب اعتباره كلمة أى وحدة دنيا لا تتضمن وحدة دنيا مفيدة أصغر

منهـا . صنف يمكن تجـزئتـه نظريا بتـجـريـد الصيغـة من المادة الصوتية وتعيين معنى لكل من هذين الجزئين النظريين ، وهذا يجب أيضـا أن يعتبر كلمة لأنه لا يمكن الفصل بين الجـزئين فى النطق . صنف يمكن تجـزئتـه إلى جزئين متعاقبين [97] ، أو أكثـر كل جـزء بمعناه ، وهذا الصنف ينبغى أن يحلل ، رغم الظواهر ، إلى أكثـر من كلمة » [98] .

منظومة الوحدات :

يمكننا بعد تتبع أنواع الوحدات التركيبية فى العربية أن نقدم منظومة الوحدات التركيبية فى العربية ، وذلك على النحو التالى :

يمثل الكلام الوحدة الكبرى ، كما أن الكلمة تمثل الوحدة الصغرى على مستوى اللفظ أو على المستوى التطبيقى للتحليل اللفظى ؛ إذ لا تقبل جميع الضمائم والدوال فى الكلمة أن تجزأ الكلمة إليها لفظيا ؛ إذ بعض هذه الدوال لا يمثل جزءا من لفظ الكلمة . على أنه من الظلم كذلك ألا نقرر أن النحاة قد رصدوا الضمائم على

---

97 – أشار البحث إلى أن العلامة الصرفية لا ينبغى عدها كلمة مستقلة وفصلها على المستوى النحوى لعدم تركبها مع الكلمة التى تتصل بها على النحو التى تتركب به الكلمات فيما بينها ، ولعدم وجود دلالة نحوية بينها وبين الكلمة التى تتصل بها .

98 – عبد القادر المهيرى ، مفهوم الكلمة فى النحو العربى ، حوليات الجامعة التونسية 23 (1984 ، ص 42 ، أعيد نشره فى نظرات فى التراث اللغوى العربى لعبد القادر المهيرى ، بيروت : دار الغرب الإسلامى ، ط 1 1993 م ، ص 29 .

اختلاف أنواعها على مستوى التحليل الدلالى لا اللفظى . ويقع بين الوحدتين الكبرى والصغرى وحدات أخرى ، هى : الجملة التى تمثل وحدة أصغر من الكلام إذا ما كانت ترد جزءا فى تركيب أكبر ، والمركبات غير الإسنادية ، والمركبات الصرفية .

وقد قدم النحاة ترتيبا للوحدات التركيبية يرجع إلى قوة التماسك بين عناصرها المختلفة ؛ مما يجعل تأصل هذه الوحدات فى كونها وحدات ليس متساويا . يبين بعضهم هذا الأمر ، فيشير إلى أن مراتب الاتصال بين العناصر اللغوية خمس درجات ، هى : الاتصال بين حروف الكلمة الواحدة ، ثم اتصال المركب ، ثم الصلة والموصول ، ثم المضاف والمضاف إليه ، ثم العامل ومعموله [99] .

وأوضح ما يفيده هذا النص أن وحدة الكلمة هى أبرز الوحدات وأصرحها ، يليها وحدة المركب الذى نتصور أنه يقصد به المركب الصرفى عدديا وعلميا مزجيا أو إسناديا أو إضافيا ، ثم بعد وحدة المركب الصرفى مركب الصلة مع الموصول القريب من المركب الصرفى ، ثم مركب الإضافة الذى يعد من المركبات النحوية غير الإسنادية ، وأخيرا مركب العامل مع معموله .

99 - الفارقى ، سعيد . تفسير المسائل المشكلة فى أول المقتضب ، القاهرة : مخطوط بمكتبة معهد المخطوطات العربية ، ق ق 8 - 10 .

كما يفيد هذا النص ، أيضا ، أن إمكان الانفصال يكون معدوما في الكلمة التى يبلغ الاتصال بين عناصرها ذروته ، وأن إمكان الانفصال يتزايد إذا ما حركنا وفق المخطط التالى من أسفل إلى أعلى فيبلغ أقوى حالاته فى الوحدة النحوية الإسنادية ومركب العامل والمعمول .

ويمكن تصوير منظومة الوحدات التركيبية فى الدرس اللغوى العربى على مستويى الصرف والنحو اللذين يتضمان وحدهما الوحدات الدلالية وفق طريقى اللفظ والمعنى أو على المستويين التنظيرى والتطبيقى للتحليل على النحو التالى :

مخطط الوحدات التركيبية فى العربية

الوحدة	القسم	الفرع	تحليل لفظى / تطبيق عملى	تحليل دلالى / درس نظرى
الوحدة النحوية (المركب النحوى)	١ - إسنادية	أ - الكلام	–	–
		ب - الجملة	–	–
	٢ - غير إسنادية (إضافة / تمييز . . . إلخ)		–	–
الوحدة الصرفية	١ - المركب الصرفى (صلة / عدد . . . إلخ)		–	–
	٢ - المفرد الصرفى	أ - الكلمة	–	–
		ب - الضميمة	×	–

• يمكننا أن نلخص ما يفيده هذا المخطط فى النقاط التالية :

1- أن جميع الوحدات التركيبية موجودة على مستوى التحليل الدلالى ، أو على مستوى التحليل النظرى ، وأن الوحدات التركيبية موجودة فى التحليل اللفظى باستثناء وحدة الضميمة التى تتخلف فى التطبيق العملى للتحليل اللفظى ، ولذلك وضع البحث لها علامة (×) .

ويعنى ذلك أيضاً :

أ – أن الكلمة هى الوحدة الدلالية الصغرى على مستوى تحليل اللفظ ، أى فى التطبيق العملى للتحليل والتجزئة ، وأن الضميمة هى الوحدة الدلالية الصغرى بالنظر إلى الدلالة أو الدرس النظرى للتحليل .

ب – أن ثمة انقطاعا بين الضميمة والكلمة فى تحليل اللفظ ، وأن ليس ثمة انقطاع بينهما فى تحليل الدلالة .

3 – أن الكلام هو الوحدة اللغوية الكبرى فى تحليل اللغة لفظا أو دلالة ؛ فهو سَقْفٌ للتحليل لفظا ودلالة .

4 – أن فى العربية وحدات تركيبية وسط بين الوحدتين الكبرى والصغرى ؛ فليستا الوحدتين الوحيدتين فى العربية .

ويعنى ذلك أن درسنا اللغوى قد تضمن كثيرا من أفكار الدرس اللغوى التى تدور حول الوحدات التركيبية ؛ فلم يقف مع الكلمة بوصفها « أشيع وحدات التحليل اللغوى » [100] ، بل التفت إلى المورفيم الذى مثل فى الدرس اللغوى المعاصر « الوحدة اللغوية الثانية » [101] بعد الفونيم .

ويلزمنا إذا كنا بصدد تحديد الوحدات التركيبية التى تقع وسطا بين الكلام والكلمة أن نرجع إلى تراثنا اللغوى ؛ فقد وقف على تلك الوحدات كما فعل الدرس اللغوى المعاصر الذى صنف الوحدات التركيبية التى استنبطها فى تحليله اللغوى ، وصنفها فى « مكونات مباشرة ووسيطة ونهائية » [102] . ويرجع تصنيف الوحدات إلى مباشرة ووسيطة ونهائية ، كما تكشف مصطلحاته ، إلى موقع هذه الوحدات التركيبية بعضها من بعض .

وهى ترد فى الدرس اللغوى المعاصر على النحو التالى :

---

100 - Guzman, Videa (et . al) (1993) Morphology : The Study of Word Structure, Contemporary L inguistics : An Introduction by O'Grady, William (et, al) , New York: St. Martin's Press, P 112 .
101 - Gleason, H. A. (1961[1963]) An Introduction to Descriptive Linguistics, New York : Holt, Rinehart and Winston, Inc. P. 11 .
102 - Dinneen, Francis, P. (1967) An Introduction to General Linguistics, New York : Holt, Rinehart and Winston, Inc. P. 57 .

المكونات النهائية Ultimate Constituents

وهى تقع على المورفيمات ، فقد وردت وحدة المورفيم فى التحليل اللغوى المعاصر بوصفها الوحدة الدلالية الصغرى ، « حيث برز المورفيم فى اللغويات الأمريكية ، مع الفونيم ، بوصفه وحدة التحليل الأساس » [103] ويعرف بأنه كل سلسلة فونيمات ذات دلالة ألا تتكون من سلاسل أصغر ذات دلالة » [104] وقد سميت وحدة المورفيم هذه بالمكون النهائى إشارة إلى أنها آخر مراحل التحليل ؛ إذ لا يستمر التحليل أبعد منها لكونها أصغر وحدة لغوية ذات دلالة .

وهو ، كما لا يخفى ، يقابل فى العربية كلماتها ، التى تمثل وحدات مفردة اللفظ ولكنها لا تشتمل على دلالة مفردة ، كما يقابل فيها أيضاً العلامات الصرفية والإعرابية.

المكونات المباشرة Immediate Constituents

ويراد بها تلك المركبات التى يتكون منها أى مركب مباشرة ، فالجملة لها مكونات تتكون منها مباشرة ، وهى ترد فى الطبقة التالية لها . ومن أبرز ما يقال له المكونات المباشرة للجملة المركب

103 - Greenberg, Joseph H. (1957) ' The Definition of Linguistic Units ", Essays in Linguistics, Chicago : The University of Chicago Press, P. 18 .

104 - Bloomfield, Leonard (1933 - 1935) Language, London : George Allen & Unwin LTD, p. 161 & Harris, Z. (1942) " Morpheme Alternants in Linguistics Analysis " , Language 18, p. 169

الفعلى VP والمركب الاسمى NP اللذان تتركب الجملة منهما مباشرة فى اللغه الإنجليزية . كما تعد أداة التعريف والاسم مكونين مباشرين للمركب الاسمى .

المكونات الوسيطة Mediate Constit

ويراد بها تلك المكونات التى تقع بين المكونات النهائية (المورفيمات) والوحدة الكلية " الجملة . وهى ، بذلك تلك المكونات التى تتكون منها الجملة والمكونات المباشرة بشرط ألا يكون ما تتكون منها المكونات المباشرة مورفيمات .

ينبغى أن تقوم بتحديد مكونات التركيب فى العربية أو وحداته التركيبية فى ضوء طبيعة العربية التركيبية ، كما يجد الباحث فى التراث اللغوى العربى كثيرا من الأفكار التى خرجت وفق هذه الطبيعة .

خاتمة

يسهم هذا البحث على صعيد اللغة العربية ذاتها ببيان طبيعة التركيب اللغوى فيها ؛ إذ يقوم على دراسة جانب من جوانبه وهو جانب الوحدات التركيبية فى العربية وبخاصة تلك الوحدات التركيبية الو سيطة التى تتوسط بين الكلمة والجملة والضمائم التى تمثل وحدات دلالية أصغر من الكلمة عرفها الدرس اللغوى المعاصر باسم المورفيمات ؛ حيث لا يزال هذان النمطان من الوحدات التركيبية فى العربية ، على الرغم مما كتب فيهما ، بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة وقد قدم بهذا لصدد مجموعة أمور نلخص أهمها فيما يلى :

أ - تقديم مجموعة الوحدات التركيبية الكبرى والوسيطة والصغرى التى ترد فى التركيب اللغوى للعربية .

ب - تصنيف هذه الوحدات التركيبية المختلفة فى أنماط رئيسة وفرعية وفئات لكل نمط رئيس . ويتمثل النمطان الرئيسان فى الوحدتين النحوية التى لاتكون إلا مركبا ، والصرفية التى ترد مركبا صرفيا ولفظا مفردا . وقد بين البحث الأنماط الفرعية لهذين النمطين الرئيسين ، فوضع تحت الوحدة النحوية كلا من المركب الإسنادى والمركب غير الإسنادى ، ووضع تحت الوحدة الصرفية المركب الصرفى والوحدة الصرفية المفردة ثم ذكر فئات الأنماط

الفرعية ، فجعل من فئات المركب الإسنادى كلا من الكلام والجملة ، وجعل من فئات المركب غير الإسنادى كلا من مركب الإضافة والتمييز مع المميز والتوابع والحروف مع مدخولاتها ، وجعل من فئات المركب الصرفى مركب الصلة والمركبات العددية والعلمية مزجية وإسنادية وإضافية وكلا من الظروف والأحوال المركبة وأل مع المحلى بها و « ها » مع اسم الإشارة . . وأخيرا جعل الوحدة الصرفية المفردة تتمثل فى فئتين ، هما الكلمة والضميمة .

جـ - بيان الدوال اللغوية التى تنطوى عليها الكلمة التى تمثل ضمائم تقابل ما يقدمه الدرس اللغوى المعاصر باسم المورفيمات ، وقد قدمها فى الأنماط التالية : (العمليات اللغوية ، والقيم الخلافية ، والهيئات البنيوية ، والأجزاء العدمية ، والأجزاء اللفظية) .

د - تحقيق موقف الضمائم على اختلاف أنماطها من الانفصال الذى تلزم متابعته إلى آخر مداه .

هـ - بيان تعدد دلالات كثير من الضمائم التى تقبل الانفصال ؛ فلا يعنى فصل الضمائم وجود وحدة مفردة الدلالة ، أى أن مشكلة تعدد الدلالة التى ترد فى الكلمة لا تنتهى مع الضميمة .

كما يسهم البحث على صعيد التراث اللغوى بتقديم الرؤية الدقيقة التى ينطوى عليها هذا التراث بخصوص تركيب العربية ، وذلك من خلال جملة من الأمور يتمثل أهمها فيما يلى :

أ – مناقشة المقولة التى تقرر أن النحو العربى يقوم على فكرة تحليل المكونات النهائية ، وبيان أن اهتمام النحو العربى لم يَحُلْ دون الوعى الدقيق بوحدات التركيب على اختلاف أنماطها. وقد قدم البحث جملة من نصوص التراث اللغوية المتميزة التى تكشف عن وعيهم بمختلف الوحدات التركيبية وعن تفاوت التماسك بين عناصر التراكيب فالاتصال ذو درجات وفقا لنمط التركيب.

ب – توجيه موقف النحاة من الضميمة ، وبيان أنهم يذكرونها على مستوى الدرس النظرى للوحدات وفى التحليل الدلالى ، ولا يتركونها إلا فى التطبيق العملى للتحليل أو فى التحليل اللفظى للغة .

جـ – بيان وعى اللغويين العرب بجملة من المبادىء اللغوية المعاصرة كإدراكهم ، مثلا ، أن التركيب الإسنادى ذو وجهين وجه التركيب ووجه الوحدة .

المـــراجـــع

أولا : العربية

• الأشمونى ، على بن محمد

1 – شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان وشرح الشواهد للعينى ، القاهرة مطبعة عيسى البابى الحلبى .

• ابن الأنبارى ، عبد الرحمن بن محمد

2 – أسرار العربية تحقيق محمد بهجت البيطار ، دمشق مطبوعات المجمع العلمى بدمشق .

3 – الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة المكتبة التجارية الكبرى .

• الجرجانى ، عبد القاهر

4 – دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود محمد شاكر ، القاهرة مكتبة الخانجى ، ط 2 1989 م .

• ابن جنى ، أبو الفتح عثمان

5 – الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 3 1987 م .

6 – سر صناعة الإعراب ، تحقيق د. حسن هندارى ، دمشق : دار القلم ، ط 1 1985 م .

● ابن الحاجب ، عثمان بن عمر

7 – الكافية فى النحو بشرح الرضى على الكافية تحقيق يوسف حسن عمر ، ليبيا ، جامعة قار يونس ، ط 1 1978 م .

● حسان ، د. تمام

8 – اللغة العربية : معناها ومبناها ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط 1 1973 م

● خليل ، د. حلمى

9 – ترجمته بكتاب نظرية تشومسكى اللغوية لجون لوينز ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ط 1 1985 م .

* الرازى ، فخر الدين

10 مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير ، وبهامشه تفسير أبى السعود ، مصر : دار الطباعة العامرة .

● الرضى ، محمد بن الحسن

11 – شرح الرضى على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، ليبيا : جامعة قار يونس ط 1 1978 م .

12 – شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1975 م .

• زكريا ، ميشال
13 – قضايا ألسنية : تطبيقية : دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط 1 1993 م .
14 – مباحث فى النظرية الألسنية وتعليم اللغة ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1983 م .
• الزمخشرى ، جار الله
15 – المفصل بشرح ابن يعيش ، القاهرة : إدارة الطباعة المنيرية .
• سيبويه ، عمرو بن عثمان
16 – الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، القاهرة مكتبة الخانجى ، ط 3 1988 م .
• السيوطى ، جلال الدين
17 – الأشباه والنظائر فى النحو ، بيروت : دار الحديث ، ط 3 1984 م
18 – المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد وزميليه ، القاهرة : عيسى البابى الحلبى .
19 – همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .
• شرف الدين ، د. محمود عبد السلام
20 – جملة الفاعل بين الكم والكيف ، القاهرة : مطبعة التقدم ، ط 1 1980 م .

21 – حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبى .

● **عبد الدايم ، محمد عبد العزيز**

22 – « معايير الوحدة التركيبية فى العربية » ، مجلة الدراسات الإسلامية ، العدد الثالث ، المجلد الثالث والثلاثون (١٩٩٨) .

● **عبده ، د. داود**

23 – « البنية الداخلية للجملة الفعلية فى العربية » ، مجلة الأبحاث ، السنة 31 ، ص ص 37 - 54

● **الفارقى ، سعيد**

24 – تفسير المسائل المشكلة فى أول المقتضب ، القاهرة : مخطوط بمكتبة معهد المخطوطات العربية .

● **فتيح ، د. محمد سليمان**

25 – مقدمة ترجمة كتاب المعرفة اللغوية : طبيعتها وأصولها واستخدامها لنوام تشومسكى ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ط 1 1993 م .

● **المرادى ، الحسن بن قاسم**

26 – الجنى الدانى فى حروف المعانى ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط 1 1992 م .

● المهيرى ، د. عبد القادر

27 - « مفهوم الكلمة فى النحو العربى » ، حوليات الجامعة التونسية ، 23 (1984) ، ص ص 31 - 42 أعيد نشره فى نظرات فى التراث اللغوى العربى لعبد القادر المهيرى ، بيروت : دار الغرب الإسلامى ، ط 1 1903 م ، ص ص 19 - 29 .

● ابن هشام ، عبد الله بن يوسف

28 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحليم ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط 5 1976 م .

29 - معنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة : مكتبة محمد على صبيح .

● ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن على

30 - شرح المفصل ، القاهرة : إدارة الطباعة المنيرية .

ثانيا : الاجنبية

*** Akmajian, A (et.al)**

31 - (1990) linguistics: An lntroduction to Language and Communication , Cambridge, Massachusetts: MIT Press.

*** Allerton , D.J.**

32 - (1985) " Language as form and pattern, : grammar and its categories, An Encyclopedia of Language, edited by N.E. Collinge, London Routledge .

*** Atkinson, Martin (et.al)**

33 - (1982) Foundations of General Lngguistics, London : George Allen & Unwin .

*** Beeston, A. F. L.**

34 - (1982) "Arabic language " Dictionary of the Middle Ages, New York: Charles Scribner's Sons.

*** Bloomifeld, Leonard**

35 - (1933[1935]) Language, London: George Allen & Unwin LTD.

*** Crystal, David**

36 - (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, Cambridge: Cambridge University Press.

37 - [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics , Oxford : Basil Blackwell Ltd .

* **Dinneen, Francis, P.**
38 - (1967) An Introduction to General Linguistics, New York : Holt, Rinehart and Winston, Inc.
* **Ducrot, Oswald**
39 - (1981) " Non significative units ", Encyclopedia Dictionary of the Sciences of Language by Oswald Ducrot and Tzveten , translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Refrence, pp. 169 - 76.
40 - (1981) " Significative units ", Encyclopedia Dictionary of the Sciences of Language by Oswald Ducrot and Tzveten , translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Refrence, pp. 199 - 203 .
* **Guzman, Videa (et . al)**
41 - (1993) Morphology : The Study of Word Structure, Contemporary L inguistics : An Introduction by O'Grady, William (et, al) , New York: St. Martin's Press .
* **Gleason, H. A.**
42 - (1961[1963]) An Introduction to Descriptive Linguistics, New York : Holt, Rinehart and Winston, Inc.
* **Greenberg, Joseph H.**
43 - (1957) ' The Definition of Linguistic Units ", Essays in Linguistics, Chicago : The University of Chicago Press.

44 - (1993) Morphology : The Study of Word Structure, Contemporary L inguistics : An Introduction by O'Grady, william (et, al) , New York: St. Martin's Press .

*** Hamp, Eric P.**

45 - (1966) A Glossary of Amercan Technical Linguistic Usage 1925-1950, USA : Spectrum Publishers.

*** Hanna, Sami A . (et . al)**

46 - (1997) Dictionary of Modern Linguistcs: English - Arabic, Beirot: Librairie du Liban Publishers.

*** Harris, Zellig S.**

47 - (1942) " Morpeme Alternats in Linguistics Analysis " , Language 18, pp. 169-180.

*** Jacobson, P.**

48 - (1994) " Constituent structure", The Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by R.E Asher, Oxford: Pengamon Press, Vol. 2,pp.713-24 .

*** Kramsky, Jiri**

49. (1969) The Word as a Linguistic Unit, The Hague : Mouton

*** Longacre, Robert E.**

50. (1969) " Srring constitute analysis", Language 36, pp. 63 - 88

*** Lyons, John**

51. (1968) Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge. Cambridge University Press .

*** Nida Eugene A.**

52 - (1949) Morphology: The Descriptive Analysis of words, Ann Arbor (USA) : the University of Michigan press.

*** Robins , R.H.**

53 - (1981) General Linguistics : An Introductory Survey, UK: Longman Group Ltd.

*** Wels, Rulon S.**

54 - (1947) " Immediate constituents ", Language 23, p.81-117

*** Young, David J.**

55 - (1984) Introducing English Grammar, London: Hutchinson

رقم إيداع
٩٩٠٤ / ١٩٩٨
رقم دولى
977 - 19 - 6524 - 7

دار الهانى للطباعة
ت : ٤٤٤٢٠٥٥